الأمم المتحدة

E

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/17
20 December 1993
ARABIC
Original : ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ٧ من جدول الاعمال المؤقت

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إعمال هذه الحقوق ، بما في ذلك ما يلي: المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم ، والدين الخارجي ، وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان ، وبخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

تقرير شامل للامين العام أُعد عملا بقرار
لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/١٢

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٤
أولا -	الحكومات	
	باكستان	٦
	الجمهورية التشيكية	٩
	يوغوسلافيا	١٠
ثانيا -	هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة	
	إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات العامة ..	١٣
	إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة	١٧
	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	١٩
	برنامج الأمم المتحدة الانمائي	٢٢
	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٢٣
	البنك الدولي	٢٥
	صندوق النقد الدولي	٢٥
ثالثا -	المنظمات الحكومية الدولية	
	لجنة الاتحادات الأوروبية	٢٧
	جامعة الدول العربية	٢٧
	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٢٩
رابعا -	المنظمات غير الحكومية	
	منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية	٣٠
	رابطة الحقوقيين الأمريكية	٣٣
	الاتحاد العام للمرأة العربية	٣٦
	الرابطة الدولية للمربين من أجل السلام العالمي	٣٧
	الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة	٣٨
	المجلس الدولي لتعليم الكبار	٣٩
	الاتحاد الدولي للجامعيات	٤٠
	الاتحاد الدولي لأرض الإنسان	٤٠
	الاتحاد البرلماني الدولي	٤١

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
رابعا (تابع)		
	خدمة السلام والعدالة في أمريكا اللاتينية	٤٤
	الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية	٤٥
	جمعية الشابات المسيحيات العالمية	٤٨
خامسا - منظمات أخرى		
	عمل التنمية البيئية في العالم الثالث	٥٠
	المؤتمر المشترك للكنيسة والتنمية	٥١
	مؤسسة آرياس للسلام والترقي البشري	٥٢

مقدمة

١ - إن لجنة حقوق الإنسان ، في دورتها التاسعة والاربعين ، إدراكا منها ان مشكلة الدين الخارجية الخطيرة لا تزال تشكل أحد أهم العوامل التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر على مستويات معيشة السكان في الكثير من البلدان النامية ، مع ما يترتب عليها من عواقب خطيرة ذات طابع اجتماعي ، وإعرابا عن قلقها إزاء آثار برامج التكيف الهيكلي على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، قد اعتمدت القرار ١٣/١٩٩٣ الذي أعربت فيه عن تقديرها للدراسة التي أعدها المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، السيد دانيلو تورك ، عن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢ - ورجت اللجنة من الامين العام ، في الفقرة ٥ من القرار المذكور ، أن يقدم ، بعد التشاور مع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية ، تقريرا إلى اللجنة في دورتها الخمسين عن آثار واحتمالات أزمة الدين وبرامج التكيف على التمتع الفعال بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية .

٣ - وعملا بقرار اللجنة ١٣/١٩٩٣ ، وجه الامين الامين ، في ٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٣ ، مذكرة شفوية إلى الحكومات ورسالة إلى هيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وكذلك إلى منظمات حكومية دولية وغير حكومية ، بشأن موضوع آثار واحتمالات أزمة الدين وبرامج التكيف على التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية .

٤ - ويتضمن هذا التقرير ما ورد اعتبارا من ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ من معلومات وتعليقات بشأن الموضوع المذكور أعلاه ، وذلك من الجهات التالية:

(أ) الحكومات: باكستان ، الجمهورية التشيكية ، يوغوسلافيا ؛

(ب) هيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات العامة ؛ إدارة تنسيق السياسات العامة والتنمية المستدامة ؛ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ برنامج الامم المتحدة الإنمائي ؛ برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛ جامعة الامم المتحدة ؛ برنامج الاغذية العالمي ؛ مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ؛ مركز التجارة الدولية ؛ البنك الدولي ؛ صندوق النقد الدولي ؛ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("مجموعة غات") ؛

(ج) المنظمات الحكومية الدولية: لجنة الاتحادات الأوروبية ؛ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ؛ جامعة الدولة العربية ؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛

(د) المنظمات غير الحكومية: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية ؛ رابطة الحقوقيين الأمريكية ؛ الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال ؛ الاتحاد العام للمرأة العربية ؛ المجلس الأعلى لقبائل الكري ؛ الرابطة الدولية للمربين من أجل السلام العالمي ؛ الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ؛ المجلس الدولي لتعليم الكبار ؛ الاتحاد الدولي للجامعيات ؛ الاتحاد الدولي لأرض الإنسان ؛ الاتحاد البرلماني الدولي ؛ الخدمة والسلام والعدالة في أمريكا اللاتينية ؛ الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ؛ جمعية الشابات المسيحية العالمية ؛

(هـ) منظمات أخرى: العمل من أجل التنمية البيئية في العالم الثالث ؛ المؤتمر المشترك للكنيسة والتنمية ؛ مؤسسة آرياس من أجل السلم وتقدم الإنسان .

٥ - وترد الردود بشأن هذا الموضوع موجزة في الفصول من الأول إلى الخامس من هذا التقرير .

٦ - وأية تعليقات إضافية ترد إلى الأمين العام عملا بطلبه ستُدرج في إضافات لهذا التقرير .

أولا - الحكومات

باكستان

[٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الاصل: بالانكليزية]

قدمت حكومة باكستان المعلومات التالية:

١ - ازداد مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية كافة في عام ١٩٩٢ إلى ١ ٧٠٣ ألف مليون دولار مقارنة بزهاء ١ ٦٠٨ ألف مليون دولار في نهاية عام ١٩٩١ . هذه الزيادة البالغة ٩٥ ألف مليون دولار هي أكبر من الزيادة التي سجلت في عام ١٩٩١ ، والتي بلغت ٧١ ألف مليون دولار .

٢ - في حالة باكستان ، شكل الدين المستحق التسديد ، والبالغ ١٧,٤ ألف مليون دولار في نهاية السنة المالية ١٩٩٢ حوالي ٣٥,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي و١٦٦,٦ في المائة من حصائل النقد الأجنبي في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ . وشكلت نسبة خدمة الديون ٣,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي و٢٣ في المائة من مجموع حصائل النقد الأجنبي للبلد في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ . وأحدثت مدفوعات خدمة الديون المتزايدة أثرا لا يستهان به في النقل الصافي للموارد الأجنبية . فإن صافي مقدار الموارد المنقولة من الخارج ، الذي بلغ ٩١ في المائة و٩٠ في المائة من إجمالي المدفوعات أثناء فترتي الخطة الثانية والثالثة (من الفترة ١٩٦٠-١٩٦١ إلى الفترة ١٩٦٩-١٩٧٠) ، قد انخفض إلى ٦٤ في المائة في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦ . ومنذ ذلك الوقت ، حدث اتجاه نحو الانخفاض ، وبلغ صافي التحويلات مستوى مُتدن قدره ٣ في المائة في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ .

أوجه القصور في عملية التكيف

٣ - إن النكسات التي حدثت في الثمانينات قد كشفت مواطن الضعف الهيكلي في البلدان النامية وأظهرت أن السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة لا غنى عنها من أجل توفير أساس مستقر لعملية اتخاذ القرارات اليومية . بل إن الأزمة قد جعلت من الأكثر إلحاحا إجراء إصلاحات هيكلية بغية تعزيز أداء القطاع العام وقدرته على توليد الموارد ، وتحسين النظم الضريبية ، وإيجاد بيئة مستقرة يمكن فيها للقطاع الخاص أن ينهض بدوره انسجاما مع الأولويات الوطنية . غير أن ما اضطلعت به البلدان النامية أثناء الثمانينات من إصلاحات في عملية التكيف قد أُحبطت نتيجة لاتباع نهج دولي غير متزن في معالجة التكيف الهيكلي ونتيجة للمشروطية التي تحددها المؤسسات المالية الدولية . وقد شرعت البلدان المتقدمة بهذه الإجراءات ضمانات لمصالح

المصارف التجارية الدولية ، حتى على حساب حدوث تقلص اقتصادي شديد ، وهو أمر بات يمثل الهاجس الرئيسي لواضعي الاستراتيجية الدولية بشأن إدارة الديون .

٤ - وعلاوة على ذلك ، فإن البرامج الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتكيف التي تم حث البلدان النامية على انتهاجها لم تتضمن قدرا من الدعم المالي الخارجي بما يكفي لإتاحة مجال لحدوث تكيف واستمراره دون خنق نموها . فقد كانت البرامج تستند إلى افتراضات مفرطة في التفاؤل عن السرعة التي يمكن بها تقويم الاعتلالات الهيكلية . وإضافة إلى ذلك ، كانت هذه البرامج متأثرة عادة بعقيدة نظرية في كفاءة قوى السوق والسياسات الداعية إلى ضبط تداول النقد . هذه المجموعة من الأولويات والسياسات قد أفضت إلى تفاقم ما تعانيه البلدان النامية من بلايا اقتصادية وشدائد اجتماعية بطرق عديدة .

٥ - وعلى وجه الخصوص ، فإن إهمال الإقساط إهمالا تاما في وضع صيغ للتكيف الهيكلي قوامها إجراء تخفيضات في الإنفاق العام وتغييرات في الأسعار النسبية كان له أثر مُدمر في خدمات عامة حيوية كالصحة والتعليم ، مع ما يترتب على ذلك من آثار حفازة بوجه خاص بالنسبة لأكثر الفئات الاجتماعية عرضة للتأثر .

٦ - وفي الثمانينات ، في وقت كان يعاني الفقراء فيه هبوطا كبيرا أصلا في الدخل ، ألغت الحكومة أو خفضت تخفيضا شديدا ، باسم تحقيق كفاءة في الموارد ، الإعانات الغذائية وغيرها من تدابير إعادة التوزيع الانتقائي . وأدى تطبيق هذه السياسات إلى ازدياد سوء توزيع الدخل داخل البلدان النامية ، في حين أن أثرها النافع في المالية العامة كان طفيفا في كثير من الحالات ، ومن المؤكد أن آثارها الضارة اقتصاديا على الأجل الطويل تفوقها وزنا .

ضرورة زيادة عمليات نقل الموارد إلى البلدان النامية

٧ - إن إحياء التنمية في عدد كبير من البلدان النامية يتطلب اتخاذ إجراء دولي في سبيل عكس الاتجاه الراهن في عمليات نقل الموارد ، مما جعل هذه البلدان من البلدان المصدرة الصافية لرأس المال . ومن مبادئ السياسة الاقتصادية الدولية التي باتت مقبولة منذ أمد طويل أنه ينبغي للبلدان النامية أن تكون قادرة على توقع حدوث تدفق صافي إيجابي للموارد تكميلا لمدخراتها المحلية . والحالة الراهنة هي عكس ذلك ، إذ أن ما يحدث هو نقل للموارد شمالا على نحو مناف للمعقول ولا يمكن احتماله .

٨ - ولا بد من تغيير هذا الوضع كأولوية ملحة بإيجاد حل منصف لمشكلة الديون ، وذلك عن طريق ما يلي:

(أ) استنباط آلية للتخفيف من كاهل بلدان كباكستان ، مثقلة بالديون لكنها لم تتخلف قط عن خدمة ديونها ؛

(ب) في حين أن البلدان النامية منهمكة في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية وتعمل على تحقيق انفتاح في اقتصاداتها ، فإن إمكانية الوصول إلى الأسواق في العالم المتقدم ما زالت تعيدها تدابير شتى معرقلة للتجارة ؛

(ج) ينبغي للمانحين بوجه عام والوكالات المانحة المتعددة الأطراف بوجه خاص استحداث آلية لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي استجابة للإصلاحات الاقتصادية وإلغاء الضوابط التنظيمية والدور الأوسع المتاح للقطاع الخاص ؛

(د) ينبغي للمانحين توفير مساعدة خارجية مناسبة ، ولا سيما دعم للسلع الأساسية وموازين المدفوعات ، لمساعدة البلدان النامية وتشجيعها على انفتاح اقتصادها وتيسير انتقالها من اقتصادات داخلية التوجه إلى اقتصاديات خارجية التوجه .

انكباب باكستان على التنمية البشرية وضرورة إيجاد موارد إضافية

٩ - إن تعجيل خطى التقدم في مضمار التنمية البشرية هو في مقدمة أولويات حكومة باكستان . ويرد أدناه عرض لأهم المبادرات المتخذة في هذا الشأن:

(أ) يتم تشجيع القطاع الخاص على النهوض بدور أكبر في توفير الخدمات التعليمية والصحية ، وذلك عن طريق جملة أمور ، منها قيام الحكومة بتوفير منح مضاهية ؛

(ب) تم زيادة إعتمادات الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية ، كما تم تعزيز الطاقة التنفيذية ؛

(ج) تم الشروع في برنامج عمل اجتماعي طموح وواسع النطاق . وهو يستجيب للضرورة الملحة للحد من النمو السكاني وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والإمداد بماء الشرب السليم على نطاق أوسع . ويهدف البرنامج إلى العمل على تقويم ما كان سائدا في الماضي من إهمال للقطاعات الاجتماعية ، سواء من حيث المخصصات المالية أو الطاقة التنفيذية . ويركز البرنامج على التعليم الأساسي والتغذية الصحية الأساسية وتخطيط الأسرة والإمداد بالمياه والمرافق الصحية في المناطق الريفية ؛

(ج) وأثناء الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ ، بوشرت مخططات جديدة لإيجاد فرص وظيفية . وأهم هذه المخططات مخطط النقل العام ومخطط العمالة الذاتية ؛

(د) أعلنت الحكومة عن سياسة تعليمية جديدة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ للعقد الجديد . وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق شمولية التعليم الابتدائي ، والقضاء على ظاهرة عدم إكمال الدراسة ، وتلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية بحلول عام ٢٠٠٢ . كما تم التشديد بوجه خاص على تعليم المرأة وزيادة جودة التعليم العام عن طريق إقامة برنامج واسع النطاق لتدريب المعلمين أثناء خدمتهم .

١٠ - وتتطلب البرامج الحكومية الوارد ذكرها أعلاه والمتعلقة بالقطاعات الاجتماعية زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة ، كما تتطلب تخفيف عبء مدفوعات الديون . ويجري في الوقت الراهن إنفاق جزء رئيسي من موارد ميزانيتنا السنوية (٣٦,٥ في المائة) على مدفوعات خدمة الديون ، مع ترك جزء ضئيل لإنفاقه على القطاعات الاجتماعية . ولم يتمكن باكستان أثناء الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ من إنفاق سوى ٢,٤ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي على التعليم و٠,٨١ في المائة على الصحة والتغذية ، وهذه النسبة أقل كثيرا مقارنة بالبلدان المتقدمة . وقد أسفر ذلك عن تردي نوعية حياة شعب باكستان . وبغية زيادة مستوى الإنفاق على برامج القطاع الاجتماعي في بلدان نامية مثل باكستان ، لا بد من تخفيض عبء ديون باكستان كيما يتسنى إتاحة موارد للقطاعات الاجتماعية . وعليه ، يتوجب على مجتمع المانحين الشروع في مجموعة إجمالية من الإصلاحات كيما تحقق البلدان النامية زيادة كبيرة في صافي نقل الموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية .

الجمهورية التشيكية

[٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

قدمت الجمهورية التشيكية المعلومات التالية:

١ - بيانات عن الديون الخارجية للجمهورية التشيكية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والدخل من الصادرات من السلع والخدمات:

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الديون الخارجية (بملايين الدولارات الأمريكية)	٦ ٣٠٠	٦ ٩٠٠	٨ ٥٠٠*	٩ ٠٠٠*
نصيب الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٣٥,٨	٣٦,٥	٣٨,٣	٣٦,٧*

* تقدير .

٢ - إن نصيب الدين الخارجي كنسبة مئوية من الدخل من الصادرات من السلع والخدمات قد انخفض من ٧٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٤ .

٣ - إن نصيب خدمة الديون ، أي مدفوعات رأس المال والفائدة من الديون الخارجية في مجموع الدخل من الصادرات السنوية من السلع والخدمات في الجمهورية التشيكية ، يبلغ أقل من ٣٠ في المائة في جميع السنوات المذكورة .

٤ - تبين البيانات المعلنة أن أثر الدين الخارجي في موارد الجمهورية التشيكية ليس كبيرا بهذا القدر نتيجة لانتهاج سياسة متدبرة فيما يتعلق بالديون الخارجية .

يوغوسلافيا

[٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

قدمت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتنغرو) المعلومات التالية:

١ - ما برحت البلدان النامية تتخذ تدابير رامية إلى تقويم الاختلالات الاقتصادية الكلية وإزالة العقبات الهيكلية التي تعترض سبيل تسريع خطى النمو الاقتصادي . هذه التدابير ، التي حظيت بدعم المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوجه خاص ، قد ساعدت بعض البلدان النامية على تحقيق أداءات اقتصادية أفضل . بيد أن معظم البلدان النامية تواجه مشكلة ارتفاع مستويات المديونية . ويتجلى ذلك أيضا في أن إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية لم يبلغ قط هذا الحد المرتفع من قبل ، حيث بلغ ٤١٩ ١ ألف مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢* ، مما يجعل احتمالات إزالة ما يترتب على الديون من آثار مخرِّبة في العملية الإنمائية في هذه البلدان احتمالات ما زالت غير مؤكدة ، ومما يجعل الحالة الاقتصادية في بعض مناطق ومجموعات البلدان النامية ، في أفريقيا بوجه خاص ، مُروِّعة للغاية . والمديونية الخارجية هي إحدى أكثر العوامل إلحاحا ، وما زالت تقرر مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستوى المعيشي في كثير من البلدان ، بينما لا تراعي المؤسسات المالية الدولية المراعاة الكافية ضرورة تضمين برامج التكيف الهيكلي عناصر إنمائية ، وتميل إلى إهمال الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدان المدينة .

---

* إن مصدر البيانات الاحصائية المستخدمة في هذا النص ، ما لم يرد خلاف ذلك ، هو دراسة الحالة الاقتصادية في العالم في عامي ١٩٩٣ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٣ .

٣ - إن إحراز قدر من التقدم في تحقيق الاستراتيجية الدولية الرامية إلى حل مشكلة الديون وتحسين الأداءات الاقتصادية لبعض البلدان المدينة ينبغي ألا يفضيا إلى إرجاء أو طمس مهمة المجتمع الدولي في تحديد ما يترتب على أزمة الديون من آثار مخرِّبة حالت طوال قرابة عقد من الزمن دون النمو الاقتصادي في كثير من البلدان النامية ، مهددة بذلك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، فضلا عن حق هذه البلدان في التنمية الاقتصادية .

٣ - إن مجموعة البلدان النامية الـ ٢٤ التي تتناول القضايا النقدية الدولية ، والتي نهضت يوغوسلافيا فيها بدور نشط إلى أن تم تعليق عضويتها فيها على نحو مجحف ، قد قررت منذ مدة طويلة أن برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي يجب أن تكون مستوحاة من شعار "التكيف مع النمو" . غير أن عبء التكيف قد وقع بشكل غير متناسب على البلدان المدينة ، مما أسفر عن انعكاس كبير في النقل الصافي للموارد من البلدان المدينة فضلا عن حدوث انخفاضات في الناتج والعمالة ودخل الفرد .

٤ - لقد بات من البيِّن أكثر من أي وقت مضى أن مجمل استراتيجية الديون في إطار النهج الإنمائي ينبغي أن تعلق أولوية على وضع إجراءات تحسين الأوضاع البشرية موضع التنفيذ ، بما في ذلك المستوى المعيشي للسكان وصحتهم وتغذيتهم وتعليمهم وتوظيفهم ، لا سيما بين أشد فئاتهم عرضة للتأثر والمنخفضة الدخل منها .

٥ - ويقع على عاتق المجتمع الدولي وضع قواعد دولية لحل مشكلة ديون البلدان النامية التي ستحمي السكان في البلدان المدينة وتكفل احترام حقوقهم الأساسية ، لا سيما الحق في التنمية .

٦ - تنتمي يوغوسلافيا السابقة إلى مجموعة أكبر ١٥ بلدا مدينا في العالم ، وقد استأثرت التزاماتها المتعلقة بخدمة ديونها في الفترة ذاتها بما يزيد عن ٤٠ في المائة من حصائل صادراتها ، وهي نسبة تمثل نموذجا عن كامل هذه المجموعة من أشد البلدان النامية مديونية . إن تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاجتماعية وإعتماد قراري مجلس الأمن ٧٥٧(١٩٩٢) و٨٢٠(١٩٩٣) اللذين يقضيان بفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أضافا بُعدا جديدا ومأساويا إلى مسألة إعمال حقوق الإنسان والحق في التنمية في يوغوسلافيا . فقد حُرمت يوغوسلافيا من مجرد الحق في خدمة ديونها والحفاظ بذلك على علاقات طبيعية مع دائنيها والمؤسسات المالية الدولية .

٧ - وكما أن لأثر أزمة الديون في حقوق الإنسان الأساسية في البلدان النامية كل حق في أن تنظر فيه لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، فإن ما تمثله جزاءات الأمم المتحدة من حكم على شعب بكامله ، هو الشعب الصربي ، أن يعيش في بؤس وفقر وتهميش اقتصادي وانقراض تدريجي ، هي كذلك قضية لا بد أن تجد عاجلا أم آجلا ، طريقها إلى جدول أعمال هذه اللجنة وستكون بمثابة مثال مُحزن وفاضح على إنكار تلك الحقوق ذاتها تماما التي تدّعي اللجنة أنها تدافع عنها ، وعلى عدم الاكتراث البشري ، كما أنها بمثابة صفعة لسمعة المنظمة العالمية ذاتها .

ثانيا - هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية
وتحليل السياسات العامة

[٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أرفقت إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات العامة مجموعة من التقارير والوثائق التي أعدتها ، وهي تتناول كلا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الديون وسياسات التكيف ، التي ترى أنها ذات صلة بإعداد التقرير المذكور أعلاه . والوثائق A/46/415 وA/47/396 وA/48/345 ، التي تتناول جميعها استراتيجية الديون الدولية ، تستعرض التطورات والمبادرات المتصلة بالإدارة الدولية للديون الخارجية للبلدان النامية وتُقدِّر فعالية الاستراتيجية وتشمل مؤشرات إحصائية ذات صلة بالديون .

٢ - وفيما يلي نص الفرع دال من الوثيقة A/47/396 ، المكرس للأبعاد الاقتصادية للتسوية في ظل المديونية:

"٢٣ - كان للاصلاحات الاقتصادية التي نفذت في البلدان المثقلة بالديون عواقب اجتماعية معينة . وتسير التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار على نهج الاستراتيجية الأساسية القائمة على الحد من الطلب لمعالجة الاختلالات الخارجية والداخلية ومن الطبيعي أن لها جانبا انكماشيا ، رغم أنه يفترض لهذه المرحلة من التكيف أن تكون قصيرة الأجل . وعلى العكس من ذلك ، فإن برامج التكيف الهيكلي هي ذات طابع متوسط الأجل وطويل الأجل ، وترمي إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد ومرونته عن طريق التحرر من القيود وإعادة تخصيص استثمارات القطاع الخاص في ظل المؤشرات الجديدة للسوق ، وبرامج الاستثمار العامة الأكثر فعالية وقوة . ويتطلب التكيف الهيكلي توفير التمويل الكافي للاستثمارات وذلك في سياق من النمو الاقتصادي الملحوظ بغية إعادة استيعاب الموارد من اليد العاملة والموارد الأخرى من القطاعات الاقتصادية المتقلصة إلى القطاعات الاقتصادية الآخذة في الاتساع . وفي حالات كثيرة ، أدت الظروف الاقتصادية الدولية أو ظروف السياسات الداخلية ، أو كلاهما ، إلى تعذر استئناف عملية النمو ، واستفحلت المشاكل الاجتماعية للتكيف وطال أمدها .

٣٤ - وكانت الفئات ذات الدخل المنخفض عرضة للتأثر بوجه خاص وأصبحت حالتها محطا للاهتمام الدولي . وفي الاقتصادات الأكثر وفرة ، يجري توفير شبكات أمان اجتماعي ، وهي شكل ما من أشكال تأمين الدخل ، لمساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل على اجتياز حالات العسر القصيرة الأجل . وفي البلدان النامية تعين على الأشخاص المتضررين أن يعتمدوا بدرجة أكبر على الأنشطة في القطاع غير الرسمي وعلى الموارد العائلية لتوفير شبكة الأمان الخاص بهم . ومع ذلك فإن موارد الأسر الفقيرة ضعيفة وقد زادها التكيف ضعفا .

٣٥ - وعادة ما تشمل التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار إجراء تخفيضات في الانفاق العام بدرجة أكبر بكثير من الزيادات المحققة في الايرادات . وفي المعتاد ، تجري التخفيضات في النفقات الجارية وفي نفقات الاستثمار على السواء . وحيثما تكون التخفيضات قصيرة الأجل ، فإن تأجيل الاستثمارات يبدو معقولا إلى حد كبير . وتكمن المشكلة في أنه إذا طال أمد التخفيضات سوف تتدهور الهياكل الأساسية وتهبط الإنتاجية . ذلك أن رأس المال البشري ونوعية الحياة يخسران نتيجة لخفض الاستثمارات في مجالات أساسية كالتعليم والصحة . وفي أحيان كثيرة تؤدي التخفيضات في النفقات الجارية إلى آثار حادة ، لا سيما في المناطق الحضرية ، على السكان ذوي الدخل المنخفض الذين يتعرضون بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى فقد العمل والأجور أو فقد القدرة الشرائية للأجور التي لا تزيد بنفس مستوى زيادة التضخم ، وخاصة حينما لا تكون هناك إعانات للسلع الاستهلاكية الضرورية . وفي البيئات الاقتصادية البطيئة النمو ، هناك إمكانات لأن يؤدي فقد الدخول دون وجود فرص بديلة للعمل أو المشاريع إلى تهيئة مناخ قابل للاشتعال سياسيا . وليس من شأن هذه النتيجة إلا زيادة تدهور بيئة الاستثمار والنمو وزيادة تأخر عملية التكيف .

٣٦ - ولذا ، فإنه أيا كان القدر الذي تعتزم به الحكومة الحد من الدور الاقتصادي المباشر للدولة ، فمن المسلم به الآن على نطاق واسع أنه يجب عليها مساعدة شعبها على الانتقال أثناء فترة التكيف . وأصبحت كفاية شبكات الأمان إحدى القضايا الرئيسية في تصميم برامج التكيف . وكان برنامج العمل لتخفيف الآثار الاجتماعية للتكيف في غانا أحد البرامج الأولى التي استهدفت تقديم المساعدة إلى ضحايا تدابير معينة ، مثل موظفي القطاع العام والمؤسسات الحكومية الذين فقدوا وظائفهم . وفي شيلي والمغرب ، قُدمت المعونات إلى الأمهات في الأحياء الفقيرة وإلى العاطلين عن العمل في المناطق الريفية .

٣٧ - بيد أن القيود المالية التي تخضع لها الميزانيات الحكومية تجعل من العسير تنفيذ هذه التدابير في معظم الحالات . فقد اعتمدت برامج التكيف ، في المقام الأول ، لمعالجة الاختلالات المالية . ومن ثم ، فإنه يمكن للحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف المانحة أن تقوم بدور هام في المساهمة بالتمويل ، حسب الاقتضاء ، في شكل منح وتوجيه المساعدة للبرامج المخصصة للفئات ذات الدخل المنخفض . وفي واقع الأمر ، فإن الكثير من هيئات منظومة الأمم المتحدة أصبحت تشارك الآن بصورة وثيقة في هذه الأعمال" .

٣ - أما الوثائق A/46/385 وA/48/380 ، المعنونة برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية ، فتعرض آراء ناشئة بشأن سياسات تحقيق الاستقرار وعناصرها الرئيسية ، وتستعرض تجربة البلدان النامية في تنفيذ هذه البرامج . كما يتناول التقريران الأبعاد الاجتماعية والسياسية لبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف . والفقرات من ١٧ إلى ٢١ من الوثيقة A/48/380 هي ذات صلة بهذه الدراسة ، وتنص على ما يلي:

"١٧ - أصبح من المسلم به ، فعلا ، على نطاق واسع ، منذ نهاية الثمانينات ، أن من الواجب إيلاء الأبعاد الاجتماعية والبشرية في عملية التكيف مزيدا من الاهتمام في مرحلة الصياغة . ولا تجدي في شيء محاولة التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية ، بينما لا يبذل أي جهد يذكر بشأن مجموعة السياسات التي تغذي هذه المشاكل الاجتماعية . ذاك مجال تعددت بشأنه الأبحاث والمناقشات في السنوات الأخيرة . ولقد اضطلعت المؤسسات الدولية والأكاديمية ، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ، بتنفيذ مشاريع ترمي إلى التحقيق في إمكانية وضع برامج للتكيف مقترنة بمزيد من التشديد على عامل الإنصاف .

١٨ - وليس من الواضح تماما ما إذا كانت التكاليف الاجتماعية الباهظة ناجمة مباشرة عن عملية التكيف . فالأثر الشامل الناجم عن برامج التكيف على توزيع الدخل وعلى الفقر يتوقف على ظروف وسياسات البلد . وفي أفريقيا بصفة خاصة ، ربما أدى تخفيض الاعانات الغذائية المقدمة إلى المستهلكين ، وزيادة أسعار الانتاج وتخفيض قيمة العملة ، إلى تحول الدخل نحو المناطق الريفية الأشد فقرا . ويمكن اعتبار ذلك بمثابة تخفيض لحدة الفقر . ومن جهة أخرى ، كان الانخفاض في الأجور الحقيقية الحضرية حادا أيضا . ونظرا للروابط القائمة بين القطاعين الريفي والحضري ، فإن هذا الانخفاض لم يكن حياديا في اتجاه الايرادات الريفية . إذ إنه حتى في قطاع الكفاف ، يتولد شطر من مجموع الايرادات (٣٠ في المائة تقريبا) من خارج أنشطة الكفاف .

١٩ - وليست كل عمليات الزيادة في الفقر أو التدهور في توزيع الدخل ناجمة عن برامج تحقيق الاستقرار ، إذ ينبغي مقارنة الكلفة الاجتماعية بما يقابلها من تكاليف عدم التكيف . فكثيرا ما أدى التضخم الفاحش أو المرتفع إلى أثر سلبي للغاية على توزيع الإيرادات وعلى الفقر . وليس من الممكن دائما فصل الخسائر الناجمة عن برنامج للتكيف على وجه التحديد عن الحرمان الطويل الأمد الذي كان سائدا قبله . غير أن كل برنامج من برامج تحقيق الاستقرار والتكيف تقريبا قد اقترن بانتكاس نجم عنه حدوث خسائر في الناتج والعمالة والأجور الحقيقية . وقد اقترنت عملية تحقيق الاستقرار الناجحة في المكسيك على سبيل المثال بانخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي وفي الأجور الحقيقية (وهو أمر ممكن الحدوث في الوضع المؤسسي المحدد لذلك البلد) . ويبدو أنه لم يتم اجتياز هذا الوضع إلا مؤخرا . وعلاوة على ذلك ، فإن معظم الحكومات تجري تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي ، وتنقص أو تلغي الإعانات كجزء من جهودها الرامية إلى التحكم في عجز الميزانية . ومعظم برامج التكيف تحدث انخفاضا في الأجور الحقيقية ، على نحو أكثر حدة في المناطق الحضرية .

٢٠ - أما ما إذا كان بالإمكان تفادي التكلفة الاجتماعية للتكيف تماما فما زال مسألة مفتوحة للنقاش . فالمتوقع أن تكون التكلفة الاجتماعية للتكيف انتقالية ، بيد أن الجميع متفقون الآن على أن هذا الانتقال سيكون طويلا ، أي خمس سنوات أو أكثر ، وأحيانا أكثر كثيرا . فقد انقضت سبع سنوات قبل أن تبدأ زيادة الدخول مرة أخرى بالقيمة الحقيقية في المكسيك . وقد تطيل عوامل خارجية غير مواتية زمن التكيف وتزيد من عبء تكلفته الاجتماعية . فمثلا كان بالإمكان في المكسيك أن يكون التكيف المطلوب أقل ، والانتعاش أبكر ، والتكلفة الاجتماعية أدنى ، لو لم يواجه البلد صدمة هبوط أسعار النفط عام ١٩٨٦ .

٢١ - ورغم أن دراسة الأثر الاجتماعي للتكيف تكاد تنطوي الآن على كثير من الحكمة ، يظل تعويض أشد الفئات حرمانا وتخفيف الفقر من الأمور الصعبة . ويمكن الآن أن نناقش نقاشا منطقيا فكرة استهداف فئات معينة وقصر المساعدة على تلك الفئات بعد قدر من التجارب الملموسة . فالتكاليف الادارية لتحديد الفئات المستهدفة ومساعدتها تكون مرتفعة عادة ، ويمكن أن تمتص جزءا كبيرا من المبلغ المخصص لدعم الفئة المستهدفة . ولا عجب في أن أنجح الأمثلة على التوجه إلى الفقراء ببرامج خاصة (مثل حالة شيلي أو حالة المكسيك في البرنامج الوطني للتضامن) جاءت من بلدان كان لديها بالفعل أساس مؤسسي منظم للرعاية الاجتماعية . وعندما تضعف الحكومات ، تزداد صعوبة الاستهداف . كما أن مفهوم الاستهداف يلقى معارضة سياسية من الفئات التي تظل تدافع عن مثلها الديمقراطية في التغطية الشاملة للخدمات الاجتماعية الأساسية" .

٤ - إن الآثار الاجتماعية المترتبة على برامج التكيف وتحقيق الاستقرار قد قُدرت أيضا في تقرير عام ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم 1993 Report on the World Social Situation (E/1993/50/Rev.1) ، ولا سيما في فصليه السابع وعنوانه "توزيع الدخل والفقر" ، والثامن وعنوانه "أوجه الإنفاق الحكومي المتعلق بالخدمات الاجتماعية" .

٥ - ووجهت الإدارة أخيرا نظر لجنة حقوق الإنسان إلى الفقرات من ٤٤ إلى ٦٢ من الوثيقة A/48/364 المعنونة "تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية" ، التي تقدر أثر أزمة الديون في سياسات الإنفاق الاجتماعي الحكومي وأصداء هذه الأزمة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية .

٦ - وجميع الوثائق المشار إليها متاحة للرجوع إليها لدى الأمانة .

ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

[٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

لفتت دائرة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة انتباه لجنة حقوق الإنسان إلى تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها الثامنة والعشرين (E/1992/27) ، لا سيما الفرع هاء "العلاقة بين الاصلاح الاقتصادي والاصلاح السياسي" في الفصل خامسا "الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية" ، وخاصة الفقرات ٣٢٥ إلى ٣٣٠ التالي نصها:

"٣٢٥ - إن العلاقة بين احترام حقوق الإنسان ونجاح تصميم التكيف الاقتصادي في برامج الإصلاح وتنفيذه علاقة معقدة . وإحدى المشكلات التي تواجَه في هذا الصدد هي صعوبة إعطاء معنى محدد للعدد الذي لا يُحصى من "الحقوق" التي تنطوي عليها الإعلانات الدولية . فمن الميسور مثلا تحديد أبعاد بعض الحقوق المدنية مثل "الحق في عدم التعذيب" من تحديد ابعاد حقوق أخرى مثل "الحق في التعليم" أو "الحق في التنمية" . ومشكلة أخرى هي درجة الاهمية التي تُعلق بما يحدث من زيادة أو نقصان في التمتع بمختلف "الحقوق" . وقد تكون الحكومات مستعدة في ظرف من الظروف القصوى المفهومة لايقاف المساعدة الخارجية ، بل حتى تعبئة التأييد لفرض جزاءات دولية ، عندما تُنتهك بعض حقوق الإنسان من قبل حكومات أخرى ، مثل استخدام التعذيب على نطاق واسع وبشكل متكرر . ومع ذلك فإن الاهتمام بحقوق الإنسان في تصميم البرامج الاقتصادية وتنفيذها يحتاج ، من منظور عملي ، إلى نهج مختلف .

٢٣٦ - لهذا الغرض ، يمكن أن تصنف حقوق الإنسان إلى ثلاث مجموعات:

(أ) استحقاقات في الحصول على نصيب كاف من الرفاه الوطني ، أي من التعليم والصحة والعمل والتدريب وما إلى ذلك ؛

(ب) حرية شخصية في مواجهة تدخل الحكومة أو سوء استعمالها لسلطتها ؛

(ج) تعزيز حضور المواطنين في العمليات السياسية .

٢٣٧ - وفي المجموعة الأولى من الحقوق واضح أن برامج الإصلاح التي تسعى بشكل واضح إلى كفالة الإنفاق على الموارد البشرية ، كالإنفاق على التعليم والصحة مثلا ، أو التي تسعى إلى المحافظة على المستويات المعيشية للجماعات الأشد فقرا في المجتمع ، ستكون فرصتها في تحقيق نتائج إيجابية في الأجلين المتوسط والطويل أفضل منها بالمقارنة بعمليات الإصلاح التي لا تفعل ذلك ، لأنها تؤدي إلى دعم قدرة الناس على الإنتاج . ويمكن أيضا أن تحظى هذه البرامج بشعبية أكبر ، لأنها تنطوي على فرص كبيرة للنجاح حتى في الأجل القصير .

٢٣٨ - أما في المجموعة الثانية من "الحقوق" ، فالمسائل على درجة أقل من الوضوح . فزيادة إتاحة الحريات الاقتصادية الفردية بإلغاء الضوابط التنظيمية على بعض أنواع النشاط الاقتصادي ، أو اصلاح علاقات الملكية ، بإدخال إصلاحات قانونية مثلا تعطي المرأة حقوقا متساوية في التملك وتقديم ضمانات للحصول على قروض من المرجح تماما أن تؤدي إلى زيادة استجابة الوكلاء الاقتصاديين لسائر التدابير مثل تحرير التجارة وإعادة تقويم العملة وما إلى ذلك . وفيما يتعلق بالقوة العاملة ، ربما يخشى الإصلاحيون ، أن يؤدي توسيع حرية التنظيم إلى إبطاء خطى الإصلاح بسبب المقاومة التي تجابه أي تحركات عكسية قصيرة الأجل تلم بالدخل أو العمالة ، أو أن يؤدي الاعتراف بالحقوق المشروعة للعمال ، من ناحية أخرى ، إلى إدخالهم في المناقشات المهمة المتعلقة بطبيعة الإصلاح .

٢٣٩ - وأنواع الحقوق التي يشملها التفويض السياسي ، مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية المعارضة العامة يمكن أيضا أن تكون من العوامل التي تسهم في نجاح تنفيذ برامج الإصلاح للسبب نفسه الذي يجعل المناقشة الصريحة تمهد السبيل إلى تحقيق توافق الآراء .

٢٤٠ - وجميع حقوق الإنسان التي تندرج تحت الفئات الثلاث المشار إليها أعلاه مرغوبة في حد ذاتها ، ومدى التمتع بها في مختلف البلدان هو موضوع عدد من المحافل المتخصصة وليس موضوعا من الموضوعات التي تدخل في نطاق اختصاصات لجنة التخطيط الانمائي . غير أن هناك بعض التدابير المطلوبة في إطار حقوق الإنسان والتي تعتقد لجنة التخطيط الانمائي أنها تسهم بوضوح في نجاح تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي:

(أ) ينبغي النظر إلى مظلات الضمان الاجتماعي ، والاستثمارات والإعانات الموجهة لخدمة الفقراء على أنها عنصر أساسي من عناصر الأنشطة المالية وأنشطة التكيف ؛

(ب) ينبغي للمؤسسات المالية الدولية وبرامج المعونة الثنائية أن تدخل السياسات الضريبية وأنماط الاتفاق العام كعنصرين من عناصر برامج التكيف الهيكلي بهدف ضمان إحراز تقدم في القضاء على الفقر ، وفي تنمية الموارد البشرية حتى خلال فترات تقليص القطاع العام ؛

(ج) وللمؤشرات التي ورد وصفها وتحليلها في "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١" - وهي: نسبة الانفاق العام ، ونسبة المخصصات الاجتماعية ، ونسبة الأولويات الاجتماعية ونسبة النفقات البشرية - أهمية خاصة في هذا الصدد" .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

لفت الأونكتاد انتباه لجنة حقوق الإنسان إلى الصفحات ١٦-١٩ و٣٠-٣٢ من تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٣ . وترد أدناه مقتطفات من تلك الصفحات ذات الصلة بموضوع هذا التقرير:

"وفي أفريقيا ، لم يكن التحول إلى فلسفة حرية الأسواق أقل بروزا . فمعظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أخذت تتبع برامج للتكيف الهيكلي لأكثر من نصف عقد . ولكن الانتعاش كان بطيئا وظل أداء النمو هزيلا للغاية . أما الدخل الفردي اليوم فيقل كثيرا عن مستواه في ١٩٧٠ ، وتحتاج مضاعفته في ظل الاتجاهات الحالية إلى ٧٠ عاما .

وقد أُضيرت التنمية في أفريقيا ، بالطبع ، ليس فحسب بفعل المشاكل الهيكلية التي تناولتها برامج التكيف الهيكلي ، ولكن أيضا بفعل كوارث مختلفة ، من مثل الحروب ، والحروب الأهلية ، وكوارث المناخ . ومع ذلك ، فمما يثير الدهشة أنه حتى بعد أخذ تلك العوامل في الحسبان لم تحدث برامج التكيف الهيكلي سوى تحسن طفيف في اتجاه معدل النمو . وكانت موريشيوس - التي لا يقاس عليها كثيرا في نواحي أخرى عديدة كذلك - هي وحدها التي استطاعت تحقيق نمو بمعزل عن برامج التكيف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وعلى خلاف أمريكا اللاتينية ، عانت أفريقيا من استمرار تدهور بيئتها الخارجية . ومع أن هبوط أسعار السلع الأساسية أحاق بكلا الاقليمين ، إلا أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء عانت أكثر كثيرا ، لا سيما تلك التي تعتمد على الكاكاو والبن . وفضلا عن ذلك ، لم يحظ الاقليم بأي عوض يقارن بكثافة تدفقات الأموال الخاصة التي انهالت على أمريكا اللاتينية . وقد تلقى الاقليم مزيدا من المساعدات ، ولكن الخسائر في معدلات التبادل التجاري كانت أكبر من زيادة المعونات . ونادرا ما كانت تلك الخسائر متوقعة ؛ بل كانت التنبؤات أميل إلى توقع انتعاش في أسعار الصادرات ، ومن ثم في أداء النمو .

وبصورة متزايدة ، أصبح الغرض من المعونة هو مجرد استحثاث التغير في السياسة العامة ، وإهمال دورها الأهم ، وهو تمويل النمو والاستثمار . وكان شأن النهج القصير الباع وضآلة المساعدات جعل بلدان عديدة تعتمد على المعونة لمجرد استدامة نشاط خفيض المستوى . وانعكست الضائقة المالية ليس فقط في استمرار أزمة مديونية الاقليم (التي تناقش بصورة أوسع أدناه) ، بل أيضا في مشاكل تصميم برامج التكيف:

- تأزيم الضائقة المالية ، بما يستلزم تخفيضات حادة في الاستثمار العام ؛
- في حين تدعو الحاجة بحق إلى اجراء تخفيض كبير في قيمة العملات ، تمخض النقص الحاد في النقد الأجنبي عن ضغط أكبر مما ينبغي على أداة أسعار الصرف ، كانت له آثار بالغة الحدة على النشاط وعلى الأسعار . والقاعدة أن يكون لأي من أدوات السياسة العامة أثر ايجابي على هدفه الرئيسي وعدد من الآثار الجانبية السلبية ، وأنه بالمُضيّ فيه إلى ما بعد نقطة معينة تتضاءل المكاسب ، بينما تتصاعد الآثار الجانبية ؛
- حدث أيضا أن أُضيرت الثقة والميل إلى الاستثمار بفعل استمرار أزمة الديون والقطع الأجنبي وتكرار تأجيل الانعاش ؛
- كانت برامج التكيف الهيكلي على حق في التأكيد على ضرورة تحسين نوعية الاستثمار ، ولكن النمو لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل ارتفاع كاف في الاستثمارات . وقد تمخض ضعف أداء الاستثمار عن اتجاه إلى التخلي عن التصنيع . وهو نفس ما ترتب على التراجع المفاجئ عن حماية الواردات ؛
- كانت برامج التكيف الهيكلي على حق في التماس تصحيح اهمال الزراعة في الماضي . ولكنها ، إلى حد كبير بسبب نقص التمويل ، كثيرا ما فعلت ذلك على حساب الصناعة المحلية ؛

- كانت برامج التكيف الهيكلي على حق أيضا في محاولة إزالة ما كان في الماضي من تحيز ضد الصادرات . ولكنها ، باعتمادها على آلية تخفيض العملات وغيرها من الآليات السوقية الأساس فحسب ، عمدت إلى تحسين الحوافز المقدمة لا إلى صادرات المصنوعات بل إلى الصادرات التقليدية (بل وأحيانا على حساب انتاج الأغذية المحلي) . ونتيجة لذلك ، ضؤل إن لم ينعدم حدوث التنويع الحقيقي .
- لم يبذل أي جهد لتجنب الانتاج المفرط للسلع الأولية . بل وتلقت بلدان عديدة تشجيعا على زيادة حصتها في سوق الصادرات التقليدية .

وقد كانت هناك أيضا أوجه قصور فيما يتعلق باصلاح القطاع العام . ويبدو أن الهدف الرئيسي هو خصخصة المؤسسات العامة أو اغلاقها ، بحجة أن النشاط ينبغي ، كقاعدة عامة ، أن يترك في أيدي رجال القطاع الخاص ، وأنه لا يمكن الاعتماد على حكومات أفريقيا جنوب الصحراء في تصحيح احباطات السوق دون أن تخلق احباطات أخرى أكثر خطورة . ولا شك أن أمام القطاع الخاص مجالا فسيحا للاضطلاع بدور أكبر . ومع ذلك فإن المبررات الأساسية لاضطلاع الحكومات بدور نشط في أفريقيا لا تزال قائمة ؛ ومن بين هذه المبررات قلة رجال القطاع الخاص الذين بوسعهم تحمل المخاطر طويلة الأجل (وتتوفر لهم القدرة المالية والادارية لإنشاء وادارة المؤسسات الكبرى) ، والحاجة إلى دعم وتعزيز تنويع الناتج الزراعي وتسويقه . إن اصلاح الشركات العامة أمر محفوف بالمصاعب ، ولكن الأمر يستحق العناء ، لا سيما في بلدان ينخفض فيها مستوى التنمية انخفاضا شديدا ، وتتغشى احباطات السوق ، وتتعين مُسارعة النمو بكافة الوسائل الممكنة .

لكن طابع الأزمة تغير منذ أوائل الثمانينات . فلم يعد النظام المالي الدولي في خطر ، وتحسنت كثيرا الجدارة الائتمانية لعدد من البلدان الرئيسية المدينة في أمريكا اللاتينية . أما المشاكل الأساسية الآن فهي الديون تجاه الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ؛ كما تشكل ديون روسيا تحديا رئيسيا جديدا .

لقد كانت إعادة جدولة الدين المتعدد الأطراف من المحظورات حتى الآن . لكن هناك أكثر من ٣٠ بلدا معظمها من البلدان الفقيرة ، عليها مستحقات متأخرة لدى مؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية . وفي الأعوام القليلة القادمة سيكون معظم دينها تجاه المؤسسات المالية الدولية . وسيمثل ذلك مشكلة كبيرة ما لم يحدث تحسن كبير في توقعات التصدير وصافي التحويلات الشاملة .

إن المستحقات المتأخرة لا تضر المدين فحسب بل تضر أيضا المؤسسات المالية الدولية وكل أعضائها . وينبغي عدم الإخلال بمبدأ منح المؤسسات المالية الدولية مركز الدائن المفضل ، لكن هناك مجالاً لتطبيقه بمرونة وبشكل عملي من أجل توسيع نطاق ومجال المخططات الحالية لعلاج موضوع المتأخرات ولإجراء تخفيضات فعلية ، وان تكن غير رسمية ، للديون حين يكون هناك ما يبرر ذلك .

وللمساعدة على تجنب نشوء متأخرات - ولأسباب أخرى كثيرة - ثمة حاجة إلى أن تزيد المؤسسات المالية الدولية كثيراً من صافي تحويلاتها . وهذا يتطلب تجميعاً كافيا لشبابيكها الميسرة الشروط . لكن في مناخ يتسم بإجهاد المعونة والضغط المالي في البلدان المانحة ، قد تجيء زيادة تمويل الشبابيك الميسرة الشروط على حساب المعونة الثنائية . وبقدر ما تكون زيادة هذا التمويل غير مؤكدة بالوسائل العادية ، ينبغي البحث عن مصادر جديدة للأموال ، مثل مخصصات حقوق السحب الخاصة ومبيعات صندوق النقد الدولي من الذهب . ويمكن استخدام هذه الوسائل لمساعدة البلدان على تصفية متأخراتها القائمة" .

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

[١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحال برنامج الأمم المتحدة الانمائي المعلومات التالية:

٢ - يشاطر برنامج الأمم المتحدة الانمائي الرأي القائل بأن الإنسان هو موضوع التنمية المركزي ، وأن عبء الدين وبرامج التكيف الهيكلي يمكن أن تؤثر عكسيا على التنمية .

٣ - ويتجاوب برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع هذا الاهتمام بطريقتين: أولا ، على الصعيد المفاهيمي ، انه يتناول هذا الموضوع عبر نشرته السنوية المعنونة تقرير التنمية البشرية . وقد أعاد هذا التقرير ، منذ نشره لأول مرة في عام ١٩٩٠ ، اثبات مركزية الإنسان في التنمية ، ونظر في تشكيلة العوامل التي تعيق التنمية أو تعززها . وقد حلل تقرير عام ١٩٩٣ بصفة خاصة الأثر العكسي للظروف الاقتصادية الدولية والممارسات التجارية على البلدان النامية .

٤ - ثانيا ، دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، عبر أنشطته التشغيلية ، برامج عديدة لتخفيف وطأة التكيف الهيكلي على التنمية . وقد ركز أحد البرامج الرئيسية ، الذي تعاون فيه برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع البنك الدولي والمصرف الافريقي للتنمية ، على الأبعاد الاجتماعية للتكيف في افريقيا . وقد أطلق هذا البرنامج عام ١٩٨٨ واستمر حتى عام ١٩٩١ .

٥ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي الآن على صياغة برنامج لتخفيف الفقر أو الإصلاح الاقتصادي الكلي في افريقيا لمعالجة مسألة الفقر والتكيف مباشرة . وقد ساعدت برامج أخرى وضعها برنامج الأمم المتحدة الانمائي البلدان على انشاء صناديق اجتماعية لمعالجة الأثر الاجتماعي للتكيف (مثلا في بوليفيا ومصر) ، مع التركيز على مشاركة الجماعات المستهدفة .

٦ - إن الفقر ، أيا كان سببه ، هو دافع رئيسي لدورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وقد صيغت سياسات وبرامج تخفيف الفقر في عدد كبير من البلدان بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - قدمت المنظمة تهنئتها للجنة على حسن توقيت دراستها للموضوع الذي له صلة مباشرة بمسألة تدهور شروط العيش والعمل التي يعاني منها حاليا الأشخاص المقيمون في المستوطنات البشرية في البلدان النامية ، لا سيما الفقراء منهم . وفي نظر المنظمة ، يمكن أن يعزى هذا التدهور ، بدرجات مختلفة حسب كل بلد ، إلى آثار برامج التكيف وأزمة الديون .

٢ - وعلى الرغم من أن الموضوع ، نظرا لمضامينه السياسية ، يستوجب مزيدا من البحث والدراسة ، فإن الاشارات الأولية تدل على أن أزمة الديون وبرامج الاستقرار قد كان لها أثر قاس على فقراء المدن إذ انهم ، إلى حد ما ، معرضون لهذه الآثار السلبية أكثر من الجماعات الريفية ذات الدخل المنخفض . ويعود ذلك ، بصورة كبيرة ، إلى عاملين: اعتماد فقراء المدن شبه الكلي على اقتصاد النقد ، وكون انتاج أغذية الكفاف الذي يشكل خيارا للعديد من الفقراء الريفيين حتى في أقسى الأوقات ، ليس خيارا صالحا في المناطق الحضرية الكثيفة السكان .

٣ - وكانت الجماعات الحضرية ذات الدخل الادنى هي التي تأثرت أكثر من غيرها فيما يتعلق بالوصول إلى فرص العمالة ، والخدمات الأساسية ، والاسكان . وبالاضافة إلى ذلك ، يبدو من المعقول الاستنتاج أن برامج التكيف قد أنتجت - على الاقل في الاجل المتوسط - حركة انخفاضية أدت إلى زيادة عدد الفقراء . ومع أن البيانات ليست متوفرة بعد لتحديد آثار التكيف على توزيع الدخل الحضري ، فمن الواضح أن دخول الفئة الحضرية المتوسطة قد انخفضت بالارقام الحقيقية نظرا لتخفيض المعونات التي أوجبتها سياسة التكيف . والعديد من سكان المدن من الفئة المتوسطة الدنيا قد دُفعوا إلى طبقات الدخل المتدني مما زاد مستويات الفقر . ويعيش الآن حوالي ٢٥٠ مليون من سكان المدن في البلدان النامية في حالة فقر مطلق ، ولا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الإسكانية والتغذوية الأساسية . وهذه الاعداد هي في تزايد: وفي ربع البلدان النامية ، فإن عدد الفقراء في المدن يجاوز الآن عدد الفقراء في الريف .

٤ - وعلى الرغم من أن المشاكل السابقة لا يمكن ، بالطبع ، أن تعزى فقط إلى أزمة الديون والتكيف الهيكلي ، فإنه يصح القول إنه يصعب عكس هذه الاتجاهات طالما أزمة الديون والتكيف الهيكلي لا يزالان قائمين . وطالما ان أزمة الديون مستمرة وبرامج التكيف الهيكلي قائمة فإن أيادي السلطات الوطنية ستبقى مقيدة ، حتى ولو كانت للحكومات أفضل النوايا لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها - ويجب الافتراض أنها هي تلك الحال . وستفتقر إلى الموارد لتلبية حاجات من مثل الإسكان ، والخدمات الأساسية ، وخلق العمالة على النطاق المطلوب ، خاصة وإن تلبية هذه الاحتياجات تقع عادة تحت فئة "الانفاق الاجتماعي" التي حاولت برامج التكيف الحد منها بغية تخفيض العجز المالي الحكومي . وفي هذه الظروف ، فإن توفير "شباك الأمانة" الاجتماعية ، مع تمويل مستهدف لأفقر الفقراء ، كما بدا أن يسعى إلى ذلك بعض المانحين والمؤسسات المتعددة الأطراف بغية تخفيف أثر التكيف ، لا يشكل حلا على المدى الطويل . ولا يمكن أن يوقف الانزلاق نحو حرمان نسبي من جانب قطاعات واسعة من السكان . ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عبر توفر النمو الاقتصادي المتجدد ، وتخفيف عبء الديون ، وزيادة المساعدة المالية إلى البلدان النامية لتحقيق البنية التحتية الأساسية .

٥ - ونظرا لاهمية هذه المسائل ، ولا سيما شروط العيش والعمل المناسبة للتمتع الكامل بالحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية من جانب سكان البلدان النامية ، اطلق "الموئل" مبادرة بحث رئيسية بشأن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على تنمية وإدارة المستوطنات البشرية ، كجزء من الإعداد لمؤتمر الامم

المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل-٢) ، الذي سيعقد في تركيا في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦ . وسيعرض التقرير المستند إلى هذا البحث على المؤتمر لينظر فيه ، وسيؤثر بدون شك على خطة العمل التي ستصدر عن المؤتمر .

البنك الدولي

[١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

نشر البنك العالمي عددا كبيرا من الوثائق حول هذه المواضيع . وقد أرسل إلى لجنة حقوق الإنسان المنشورات التالية على سبيل الاطلاع:

"Adjustment Lending Policies for Sustainable Growth" (1992) .

"Dealing with the Debt Crisis" (1989) .

"Adjustment Lending Revisited" (1992) .

وهذه المنشورات متاحة في الأمانة للاطلاع عليها .

صندوق النقد الدولي

[٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحال صندوق النقد الدولي المعلومات التالية:

٢ - إن الصندوق ، في السياق العادي لعمله ، يعالج باستمرار أثر برامج التكيف في البلدان التي عليها أعباء ديون ثقيلة .

٣ - إن بعض الديون جزء صريح من صياغة المشورة السياسية ، والتي تشمل أيضا وظيفة الصندوق الحفازة في تأمين كفاية الموارد المالية لبرامج التكيف ، التي يمكن أن تشمل تخفيف الديون وإعادة الهيكلة . وإلى جانب المناقشة الداخلية لهذه المسائل ، يثبت الصندوق ، من وقت إلى آخر ، الخبرة المجمعة في منشورات مختلفة .

٤ - وفي هذا المجال ، لفت صندوق النقد الدولي انتباه لجنة حقوق الإنسان إلى المنشورات التالية:

IMF Occasional Paper 106
Economic Asjustment in Low-Income Countries
Experience Under the Enhanced Structural Adjustment Facility
September 1993

Convergence and Divergence in Developing Countries
Chapter IV in
IMF World Economic and Financial Survey
World Economic Outlook
May 1993

The Experience of Successfully Adjusting Developing Countries
Chapter IV in
IMF World Economic and Financial Survey
World Economic Outlook
October 1992

IMF Occasional Paper 95
The Fiscal Dimensions of Adjustment in Low-Income Countries
April 1992

Multilateral Official Debt Rescheduling
Recent Experience
IMF World Economic and Financial Survey
November 1990

وجميع هذه المنشورات متاحة في الأمانة للاطلاع عليها .

ثالثا - المنظمات الحكومية الدولية

لجنة الاتحادات الأوروبية

[١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحالت لجنة الاتحادات الأوروبية المعلومات التالية:

٢ - تعد اللجنة حاليا تقريرها السنوي عن تنفيذ القرار المتعلق بحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، والتنمية ، الذي اعتمده مجلس الاتحادات الأوروبية وممثلو الدول الأعضاء المجتمعين في المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . والتقرير ، الذي سيعرض صورة شاملة لنهج الجماعة الأوروبية وأنشطتها في عام ١٩٩٣ ، سيقدم إلى المجلس في أوائل كانون الأول/ديسمبر .

جامعة الدول العربية

[٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالعربية]

١ - أحالت جامعة الدول العربية المعلومات التالية:

٢ - يعتبر موضوع التنمية ومشكلة الديون الخارجية من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول العربية بإعتبارها من ضمن الدول النامية فلا شك . فمشكلة التنمية مرتبطة ارتباط وثيقا بالمديونية ولا يمكن الفصل بينها إذ لا يمكن أن تكون تنمية في ظل وجود عبء سداد ديون خارجية وفوائد عليها تستنزف معظم الدخل القومي للدول النامية . وقد اهتمت الجامعة العربية بهذا الموضوع وتم عرضه على اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان على مدار دورتين (التاسعة والعاشرة) كبند مستقل وأصدر مجلس الجامعة قراره رقم ٥٢٤٨ د.ع ٩٨ بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بالموافقة على إصدار إعلان عربي بشأن التنمية والمديونية وحقوق الإنسان .

٣ - أما عن الخطوات المطلوب بحثها في اجتماع الدورة الخمسين فهو الآتي:

٤ - ضرورة الأخذ في الاعتبار بأن تخفيف العبء الكبير للديون الخارجية للدول النامية يتطلب أن تقوم الدول النامية باتخاذ بعض أو كل الاجراءات التالية:

'١' الغاء بعض أو كل الديون الخارجية أو تحويلها إلى منح ؛

'٢' تخفيف سعر الفائدة أو الغاؤها ؛

'٣' إعادة جدولة الديون بشروط أفضل وخاصة توسيع فترة سداد القروض ؛

'٤' زيادة الموارد المالية المتاحة للدول النامية ؛

'٥' تقديم قروض بشروط سهلة كزيادة مدة فترة السداد بفائدة قليلة ؛

'٦' زيادة المساعدات المقدمة من المنظمات ومؤسسات التمويل الدولية كدعم لموازنات الدول المدينة التي تشكو من عجز كبير في موازناتها أو لتمويل مشاريعها التنموية بشكل مباشر ؛

'٧' التخفيف من الحواجز الجمركية وتقديم تسهيلات أفضل لدخول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول الغنية والمتقدمة وتحسين شروط التبادل التجاري لصالح الدول النامية والمدينة ؛

'٨' التركيز على ادراج اعتبارات الحق في التنمية في سياسات الاقراض في المؤسسات المالية الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد والتركيز على أهمية نقل التكنولوجيا المتطورة لبلدان العالم النامي ؛

'٩' أن توضح بعض المعايير لمنع اساءة استخدام بعض الدول لحقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية أو لوقف المساعدات الاقتصادية لها مما يؤثر على جهود التنمية لتلك الدول .

٥ - وقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في (الفقرة ١٠) على تأكيد الحق في التنمية كما جاء في إعلان الحق في التنمية بوصفه حقا عالميا وغير قابل للتصرف وجزءا لا ينفصل عن حقوق الإنسان الأساسية .

٦ - وانه ينبغي على الدول أن تتعاون بعضها البعض لضمان التنمية وازالة العقبات التي تعترض التنمية وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على قيام تعاون دولي فعال لإعمال الحق في التنمية وازالة العقبات التي تعترض التنمية ودراسة المصاعب الاقتصادية الناتجة عن مشكلة الديون وأثر ذلك على التنمية ، فلا تستطيع الدول النامية في ظل مصاعبها الاقتصادية الحادة أن تتمتع بنفس الدرجة من الحريات الأساسية الموجودة في الدول الصناعية الكبرى . وينبغي النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان بصورة أكثر شمولية فلا تستطيع أن تغفل أحد حقوق الفرد ، وهو توافر الاحتياجات الأساسية ، وفي اطار أعم الحق في التنمية . ومن هذا المنطلق يمكن أن نتصور حجم الآثار السلبية لمشكلة المديونية على حقوق الإنسان .

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

[١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحالت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعلومات التالية:

٢ - أنهى مؤخرا مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سلسلة من الدراسات عن آثار سياسات التكيف والاستقرار . ونشرت نتائج هذه الدراسات وهي تمثل تحولا كاملا عن الجهود الماضية لتحليل برامج التكيف . وعوضا عن التركيز على الجوانب الافرادية للمشكلة ، درس المؤلفون الكلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالنسبة إلى البطالة ، وعدم المساواة ، والفقر ، لكل تدبير استقرار اقتصادي كلي . وتدل سبع دراسات قطرية - تغطي اكوادور ، واندونيسيا ، وشيلي ، وغانا ، وكوت ديفوار ، وماليزيا ، والمغرب - على أن سياسات التكيف لا تزيد آليا التفاوت ولا تنتج آثارا سلبية على الفقراء ، إذ إن تأثيرها يختلف اختلافا كبيرا بين حالة وأخرى .

٣ - وفي الواقع ، تبين الدراسات أن رفض التكيف وايقاف الاستيراد يؤديان إلى تخلف انمائي مركز على الذات كلفته الاجتماعية مرتفعة جدا .

٤ - وعالج المركز أيضا السياق السياسي الذي تقرَّر فيه سياسات التكيف ، وهو جانب أخفقت في معالجته دراسات اعدادية عديدة لبرامج التكيف . واستعرض المركز الوسائل المتاحة لوضع السياسات في البلدان النامية ، وبيَّن كيف ان هذه الوسائل تتيح ادماج البعد السياسي للتكيف الاقتصادي في النظرية والممارسة .

٥ - وأرفقت المنظمة نسخا عن المنشورات التالية لمركز التنمية التابع لها ، والتي تعتبر أنها ذات أهمية لأعضاء لجنة حقوق الإنسان وأن لها تأثيرات رئيسية على مناقشة الحق في التنمية داخل الامم المتحدة وخارجها:

The Political Dimension of Economic Adjustment (1993)
Adjustment and Equity in Developing Countries, a new approach (1992)
Adjustment and Equity (1993)

وهذه المنشورات متاحة في الأمانة للاطلاع عليها .

رابعا - المنظمات غير الحكومية

[١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الاصل: بالفرنسية]

منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية

١ - أحالت منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الاسيوية المعلومات التالية:

٢ - إن الوضع على الساحة الدولية المتميز بالتغييرات والتحولات العميقة التي جاءت تسهم في التكيف الجديد للهندسة السياسية والاجتماعية في حياة شعوب العالم ، لا يزال يعمل من البلدان النامية المضطرة على البقاء رهينة ديونها الخارجية تجاه دائنيها . ويبقى صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، وغيرهما من المصارف العامة والخاصة الموزعة في عالم البلدان المتقدمة المستفيدة الرئيسية من هذا الوضع .

٣ - إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، على الرغم من انهما مؤسستان متخصصتان تشكلان جزءا من منظومة الامم المتحدة ولكنهما محميتان ضد تدخل هذه الأخيرة ، قد كانتا دوما وسيلتين مطيعتين في أيدي الدول الغربية لتبقي تحت تأثيرها البلدان المحررة حديثا من النير الاستعماري . والورقة الرابحة الرئيسية التي في ايديهما تكمن في كون الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية تتحكم بحوالي ٩٠ في المائة من الاصوات وتملك الحصص الأكثر حسما ، مما يشكل عاملا بالغ الاهمية للتأثير على أي قرار يتخذ .

٤ - وبعد أن بسطت هاتان المؤسستان سلطانهما الذي لا ينازع على النظام النقدي الدولي ، احتفظت لنفسهما بحق فرض ارادتهما على السياسة التي تنوي البلدان النامية اعتمادها للتحرر من الاعباء الموروثة من العهد الاستعماري . فمنذ البداية ، خلقت هاتان المؤسستان ظروفا تمكنهما من أن تضمن لنفسهما أقصى الارباح بفضل لعبة مناورات معقدة وحذقة تخفى ، في الغالب ، على البلدان النامية . وبغية النجاح في مهمتهما ، أعطى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لنفسهما وسائل الاقناع والردع التي لم تخفق حتى الآن تجاه مدينيهما من البلدان النامية . وهذه الوسائل تكمل وتدعم بعضها البعض الى درجة أن البلدان النامية تعاني من آثارها بشكل فادح . وتصيب هذه الآثار بأعنف شكل بعض الحقوق التي تتمتع بها البلدان النامية شرعا ، الا وهي الحقوق المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان .

٥ - وسياسة برنامج التكيف الهيكلي الخاص بهذه المجموعة تبقى ميدانا يسهل فيه انتهاك حقوق الإنسان (والشعوب) ، على غرار ما يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يعملان بمنأى عن أي قصاص .

وتبرز هذه الانتهاكات على النحو التالي:

(أ) على الصعيد السياسي ، إن إقدام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على فرض ارادتهما على البلدان المدينة يحرم هذه الأخيرة من امكانية أن تمارس بحرية حقها في تقرير المصير والاستقلال في اتخاذ القرارات ، ويعرض استقرارها الفعلي للخطر . ان الشروط التي تفرضها هاتان المؤسستان الماليتان الدوليتان ، وعدم اكتراسهما للعدالة الذي يؤدي إلى تخفيض الانفاق العام ، وتخفيض قيمة النقد الوطني ، وبالتالي الى تضخم مالي لا رقابة عليه ، قد انتجت حركات استياء عام وانتفاضات ذات طابع اجتماعي وسياسي تهدد استقرار البلدان وأمنها . ومن المعروف جيدا لدى الجميع أن ابتزاز الأرباح الطائلة من البلدان النامية ، على الرغم من أنه يجري بطريقة مقنعة بعض الشيء ، يجري جماعيا على يد صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والشركات عبر الوطنية ، وغيرها من القوى العالمية . وبفضل التغيرات والتحولات على الساحة الدولية ، فإن سياسة "المعونة" تجاه البلدان النامية تخضع الآن لتدابير يتوجب على هذه الأخيرة أن تتخذها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان . إنه تدخل فاضح في الشؤون الداخلية لهذه البلدان ، مما يدل ، فضلا عن ذلك ، على التناقض الداخلي وعلى التنافر داخل المجموعة على المستويين النظري والعملي . ويجعل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الحقوق السياسية والمدنية اهتمامهما الرئيسي ، فلا يعترفان اذن بصلاحية الصفة العالمية لحقوق الإنسان والشعوب وعدم جواز تقسيمها ؛

(ب) تبقى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مجالات مميزة لتطبيق سياسة برنامج التكيف الهيكلي من قبل مجموعة صندوق النقد الدولي/البنك الدولي ، مما يؤثر بحدة على حقوق الانسان والشعوب المتعلقة بهذه المجالات . كما أن السياسات الاقتصادية الكلية المفروضة في مجال الميزانية وأسعار القطع تهدف الى النهوض بميزان المدفوعات للبلدان المدينة نهوضا سريعا وعلى الأجل القصير ، كما تهدف الى الحصول على أرباح فورية . ورغبة في المحافظة على مصالحهما الخاصة ، وعلى مصالح المصارف التجارية الدولية وغيرها من دائني البلدان النامية ، تمكن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من قلب الوضع لصالحهما . فأصبحت البلدان النامية مصدرة لرؤوس الأموال نحو بلدان الشمال الغنية ، وهذه حالة تجعلها غير قادرة على القيام بعملية تنمية عادلة . وهذه الأموال ، التي كان بالامكان استثمارها محليا في القطاعات المنتجة ، أصبحت تستثمر في البلدان المتقدمة أو تغزي مكاسب وأرباح المفسدين والفاسدين الوطنيين والاجانب .

٦ - ويقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضجيج ضخم معلنين أنهما يكافحان الفقر في العالم . ولكن ، مع الأسف ، يتبين أن الفقراء يزدادون فقرا ، بينما سياسة برنامج التكيف الهيكلي تؤدي الى خلق فئة من الفقراء الجدد الذين كانوا أصلا في الطبقات المتوسطة من السكان . ويبدو أنه لا يتيسر أي هامش من المناورة لجميع أولئك الفقراء كي يتمتعوا ، على نحو كلي وعادل ، بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٧ - إن الحق في الحياة للطبقات المعرضة والفقيرة في البلدان النامية مهدد دائما بتضافر عدة عوامل اجتماعية - اقتصادية . فالتدابير التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ميادين الصحة ، والتعليم ، والعمالة (وهي ميادين مرتبطة بالقيم والظروف البشرية وتشكل عوامل أساسية لتنمية مستدامة ونمو مضطرب ، تقيد بشكل قوي مستقبل العديد من البلدان النامية . فالموت متربص ، في كل لحظة ، بالمرضى في المستشفيات والعيادات والمستوصفات الصحية التي تعاني من نقص في الأدوية أو الخدمات المناسبة ، مما يلزم المرضى بأن يشتروا بأنفسهم هذه الأدوية بأسعار ليست في متناول محفظاتهم .

٨ - إن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية في مجال التعليم تضع قيودا رئيسية فيما يتعلق بمكافحة الأمية والنضال من أجل التقدم عامة . وبما أن الميزانية المكرسة لهذا المجال قد خفضت تخفيضا فادحا ، فإن الخصخصة المفرطة للتعليم تجعل الآباء في الجماعات المعرضة غير قادرين على تحمل نفقات الدراسة . وقد ينتج عن ذلك ، على المدى الطويل ، ازدياد عدد الأميين والجهلة ازاء الازدياد الضخم في عدد السكان الذي يميز البلدان الأقل تقدما . إن تضافر العوامل العائدة للقيود على الحق في الصحة والتعليم وتلك العائدة للحق في العمل ، كما تفرضها مجموعة صندوق النقد الدولي/البنك الدولي ، يعزز الافتراض بتفاقم أوضاع الفقر في عدة بلدان نامية في المستقبل . ومع ازدياد عدد العاطلين عن العمل ، وتفاقم الأعباء العائلية التي أصبحت لا تطاق ، والأمراض الناتجة عن سوء التغذية المستمر وعن عدم كفاية الرعاية المناسبة ، ستؤثر ، في المدى الطويل ، على امكانيات وقدرات السكان الجسدية والعقلية والأدبية .

٩ - إن التنمية تستوجب المشاركة الشعبية ؛ ولكن الشعوب الخاضعة لظروف تدمر أهليتها وقدرتها ، وهي تعاني من سوء التغذية وتتعرض لجميع أنواع الأمراض ، وهي شبه أمية ، وليس لها الا وصول محدود جدا الى التقدم العلمي والتقني ، ولا تزال خاضعة لأعباء تضحيات ضخمة ، سوف تبقى منبوذة ومهمشة وخاضعة لرقابة السلطات المالية .

رابطة الحقوقيين الامريكية

[٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الاصل: بالاسبانية]

أحالت رابطة الحقوقيين الأمريكية المعلومات التالية:

أصل الدين وتطوره

١ - في عام ١٩٨٣ ، بلغ الدين الخارجي للعالم الثالث ٧٨٠ ألف مليون دولار ، وكان ثابتا في الاعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ ، و١٩٨٩ حيث كان يبلغ حوالي ١,٣ مليار دولار ، وعاد إلى الارتفاع في عام ١٩٩٠ ، وبلغ في عام ١٩٩٣ حوالي ٤١٥ ١ مليار دولار (الامم المتحدة ، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٣ ، الجدول ألف -٣٥ .

٢ - وفي عام ١٩٩٣ ، كان الدين الخارجي يمثل ٣٧,٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في امريكا اللاتينية ، و٣٦,٥ في المائة في آسيا ، و١٠٠,١ في المائة في افريقيا (١٠٨,١ في افريقيا جنوب الصحراء) . وكانت خدمة الدين تبلغ ٣٠,١ في المائة و٨,٥ في المائة و٣٠,٩ في المائة من الصادرات ، على التوالي . وفيما يتعلق بعام ١٩٨٣ ، انخفضت هذه النسب المئوية بعض الشيء في امريكا اللاتينية وآسيا ، وارتفعت في افريقيا نسبة الخدمة - الصادرات وتضاعفت نسبة الدين - الناتج القومي الاجمالي (الامم المتحدة ، المرجع المذكور ، الجدول ألف - ٣٦) .

سياسات التكيف

٣ - عندما بينت ضخامة الدين والتأخر في تسديد خدمته تعذر دفعه في الشروط المتعاقد عليها ، اقترح صندوق النقد الدولي ، كحل لذلك الوضع ، ما سمي "سياسات التكيف" . وتشكل هذه السياسات الشرط الذي يفرض على البلدان المدينة التي يتوجب عليها حتما اعادة التفاوض بشأن الدين والابقاء على علاقتها بالأسواق المالية الدولية . وينسق البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي قرارات تسهيل الائتمانات إلى الدول الاعضاء التي "تعتمد برامج تعزز التنمية في مناخ من الاستقرار الاقتصادي ... أما باقي الدائنين ، ولا سيما المصارف التجارية ، فلا تفرج عن الائتمانات الا عندما تتأكد من أن المدين ينفذ عمليا ، وبشكل مرض ، برنامجه في التكيف الهيكلي" (دافيد دريسكول ، Le FMI et la Banque Mondiale, en quoi different-ils? الناشر: صندوق النقد الدولي ، بدون تاريخ) .

اعتماد القرارات في مجال سياسات التكيف

٤ - إن صندوق النقد الدولي ، الذي يضع سياسات التكيف ، هو رسميا هيئة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة ، وبصفته هذه ، يجب عليه أن يعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة . ولكن في الواقع . ليست هذه هي الحال ، إذ انه يعمل باستقلال تام عن المنظومة ، اذ انه لا يعطي عمليا أي مشاركة في قراراته للهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة (سدني دل ، Relations between the United Nations and the Bretton Woods Institutions ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥) .

٥ - وفي داخل صندوق النقد الدولي ، فإن سلطة اتخاذ القرارات تعود للبلدان الخمسة التي تضم غالبية الحصص ، إذ إن الفقرة ٥ من المادة ١٢ من نظامه تنشىء الاقتراع المرجح في هيئتي الإدارة (مجلس الحكام ومجلس الإدارة) . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن لبلد واحد أن يجمد بعض القرارات الهامة (مثلا ، إعادة إنشاء نظام دولي لأسعار قطع ثابتة) لأنه يمتلك نسبة مئوية من الأصوات أعلى بكثير من أقلية التجميد البالغة ١٥ في المائة . وفي البلدان المدينة ، تعقد الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي بالطريقة ذاتها التي عقد بها الدين: أي دون أن تجري ، بأي شكل كان ، استشارة السكان الذين سيعانون من العواقب .

٦ - وبالتالي ، يمكن التأكيد أن الديمقراطية ومشاركة السكان غائبتين تماما عن سياسات التكيف ، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني ، منذ صياغتها وحتى تطبيقها عمليا .

عواقب سياسات التكيف

٧ - لا يزال عدد الفقراء في ارتفاع مستمر ، سواء بالأرقام المطلقة أو النسبية: ومثال على ذلك أن عدد الفقراء في أمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفع من ١٣٦ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٦٦ مليون في عام ١٩٩٢ ، أي من ٤١ في المائة إلى ٦٣ في المائة من عدد السكان الإجمالي (أرقام وتوقعات وضعت في المؤتمر الإقليمي الحكومي الثاني في أمريكا اللاتينية المعني بالفقر ، الذي عقد في كيتو ، اكوادور ، في عام ١٩٩٠) . وإزاء هذا الاتجاه الواضح إلى تركيز الثروة واتساع الفقر ، وعندما تبرز ضرورة اتباع سياسة إعادة توزيع الدخول ، يقول البنك الدولي إن إعادة توزيع الدخول "يمكن أن تكون ضارة ، على أي حال ، غالبا ما يحصل أن يستوفي الأرباح من هم أقل حاجة" (البنك الدولي ، تقرير عن التنمية العالمية ، ١٩٩١) .

٨ - وأعرب مدير صندوق النقد الدولي ، السيد ميشيل كامديسو ، عن رأي مماثل في الكلمة التي ألقاها أمام الدورة الثانية والسبعين لمؤتمر العمل الدولي ، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ . ويدّعى بأن التكاليف الاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلي هي انتقالية وأنها تنتج ، على الأجل المتوسط ، نتائج إيجابية في مجال التنمية الاقتصادية ، مع إعطاء أمثلة عن بعض بلدان آسيا ، مثل كوريا الجنوبية وتايوان .

٩ - أولا ، إن البلدان الصناعية الجديدة في جنوب شرقي آسيا قد فعلت عكس ما ينصح به صندوق النقد الدولي (انظر فيليب نوريل ، " Ajustement structurel: la théorie contre le développement" ، في مجلة Alternatives économiques ، رقم ١١١ ، Dijon ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، الصفحات ٥٦ وما يليها) .

١٠ - ثانيا ، إن التنمية الاقتصادية ليست مرادفة للتنمية البشرية . هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه التقرير العالمي عن التنمية البشرية ، ١٩٩٣ ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر المخطط البياني الوارد على صفحة الغلاف ، وشرحه في داخل التقرير) .

١١ - ثالثا ، تجاه الآثار السلبية ، المدعى بأنها انتقالية ، لسياسات التكيف الهيكلي ، يقترح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي "شبكات أمن اجتماعي" ، بحيث أنه لا يبقى لكتلة كبيرة من السكان إلا منظور واحد ، هو البقاء في ظل الفقر المدقع . ولكن يتبين ، في الممارسة العملية ، ان سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تلحظ إطلاقا هذه "الشبكات": إن البلدان التي تخضع لشروط صندوق النقد الدولي (ومن بينها تخفيض العجز في الميزانية) تبدأ بتقليص الاعتمادات المخصصة للصحة والتعليم في ميزانياتها ، وتفكيك وخصخصة أنظمة الضمان الاجتماعي ، تاركة دون حماية القطاعات الاجتماعية الأكثر تعرضا . ويقترح البنك الدولي (Rapport sur le developpement dans le monde 1993, pages, 1-2) خصخصة الخدمات الصحية ، أي تحويل الحق في الصحة ، وهو أحد حقوق الإنسان الأساسية ، إلى تجارة رابحة وإلى ترف لا يستطيع أفقر الفقراء الوصول إليه .

١٢ - وتنتج سياسات التكيف الهيكلي أيضا آثاراً سلبية للغاية على الصعيد الإيكولوجي: ومثال على ذلك ، قطع الغابات دون تمييز لتصدير الخشب بغية تأمين خدمة الدين و/أو إيجاد مراع جديدة للماشية المعدة أيضا للتصدير (hamburguer connection) أو لزراعة منتجات أخرى معدة أيضا للتصدير ؛ ويمول البنك الدولي خططا لإعادة التحريج هي أيضا مضادة للايكولوجيا ، إلخ . (انظر ، حول هذا الموضوع ، عدة "وثائق مناقشة" صادرة عن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية) .

الاستنتاجات

١٣ - إن الدين الخارجي يبقى على مستوياته الحرجة لأن الائتمانات التي كانت مصدرا له قد عقدت بشروط صارمة للمدينين ، ويعاد التفاوض بشأنها بذات الشروط (فوائد عالية ، عمولات ونفقات مضخمة ، تراكم الفوائد على رأس المال ، إلخ) .

١٤ - إن سياسات التكيف الهيكلي قد فرضت على البلدان المدينة وعلى حكوماتها التي فرضتها بدورها على شعوبها . ولم تجر أي عملية ديمقراطية أو استشارة شعبية لا لدى صياغتها ولا لدى تطبيقها . ويعزز تطبيق سياسات التكيف اتجاه الحكومات نحو التسلط ، وعندما تؤدي آثارها الاجتماعية السلبية إلى اعتراضات شعبية ، فإنها تؤدي إلى ردود قمعية من جانب السلطات .

١٥ - إن سياسات التكيف قد وسعت الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وبين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة داخل كل بلد . وعلى الصعيد العالمي ، فإن عدد الفقراء قد ازداد ، كما ساءت ظروف العيش لمئات الملايين من الاشخاص ، نتيجة لجهلهم لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولانتهاك تلك الحقوق .

١٦ - ومن الضروري دمقرطة الهيئات المالية الدولية ، وبشكل عام ، دمقرطة إدارة الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية ، وتنمية السياسات البديلة لسياسات التكيف الهيكلي ، على أن يكون هدفها المركزي هو التنمية البشرية .

الاتحاد العام للمرأة العربية

[٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحال الاتحاد العام للمرأة العربية المعلومات التالية:

٢ - ان منظمتنا ، بصفتها منظمة غير حكومية ، تراقب بقلق بالغ العواقب الخطيرة بالنسبة لحقوق الإنسان ، الناتجة عن سياسات التكيف الاقتصادي ، لا عن الدين الخارجي وحسب ، بل أيضا عن أوضاع سببتها القرارات الدولية المفترض فيها ألا تؤثر على الحقوق الاساسية للأمم . على سبيل المثال لهذا الوضع ، نشير إلى آثار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها قرارات مجلس الأمن على العديد من الدول ، والتي أدت إلى عواقب خطيرة على حقوق الإنسان لهذه الدول .

٣ - وكما أكدت ذلك لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٢/١٩٩٣ ، ينبغي ألا تتمتع مدفوعات الدين بأسبقية على الحقوق الأساسية لشعوب البلدان المدينة في الغذاء والمأوى والملبس والعمالة والخدمات الصحية والبيئة الصحية .

٤ - لذلك ، يجب ألا تشمل العقوبات الاقتصادية هذه الحقوق ، لا سيما الغذاء والمأوى والملبس والصحة ، إذ إن البلدان الخاضعة لهذه العقوبات تعاني من ظروف أقسى من التكيف الهيكلي .

الرابطة الدولية للمربين من أجل السلام العالمي

[١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالفرنسية]

١ - قدمت الرابطة الدولية للمربين من أجل السلام العالمي اقتراحات تعديلات يمكن ، عند الاقتضاء ، أن ترد بعد النقطة ٤ من إعلان الحق في التنمية:

(أ) تؤكد أن تنمية البلدان النامية يجب أن تتم في سياق الاعتراف المتبادل بالفوارق الثقافية والاحترام المتبادل ؛

(ب) تؤكد أن الحق في التنمية لا يمكن فصله عن واجب المحافظة على البيئة بصفتها تراثا عالميا وحقا من حقوق الإنسان ؛

(ج) تذكر بأن انتهاك حقوق الإنسان يشكل تهديدا للسلم الدولي ، وبالتالي فإن واجب العمل على إنفاذ الحق في التنمية هو واجب أدبي محتم .

٢ - وأبدت أيضا الملاحظات التالية:

(أ) وإذ تضع في اعتبارها ، من جهة ، العلاقة بين التنمية والتدريب المهني أو الأكاديمي للشعوب المعنية ، ومن جهة أخرى التكامل بين إعلان جومسيان المتعلق بالتعليم للجميع ، وإعلان داكار الصادر باسم الحلقة الدراسية المعنية بالتعليم العالي في إفريقيا ، التي نظمتها اليونسكو ، والتي تؤكد ، على وجه خاص ، ضرورة الاعتماد على استخدام التكنولوجيات الجديدة للتعليم عن بعد ، وعلى بعض الهياكل الجديدة كالجامعة دون أسوار ("Université sans murs" - "open university") ، مع الإضافة أنه يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع تنمية الجامعات والمؤسسات العالية الخاصة الرفيعة النوعية لتمكين الشركاء الخاصين من تكميل جهد الدولة ؛

(ب) ترجو أن تؤخذ في الاعتبار مشاركة مؤسسات التعليم عن بعد (enseignement à distance/open universities) والجامعات الخاصة أو الهيئات المماثلة في إطار سياسة متسقة ومدمجة في التدريب المتعدد الاختصاصات للتنمية ، وتطلب ، تمشيا مع روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ألا يتخذ أي تدبير تمييزي من جانب الدول ضد الاعتراف بشهادات وكفاءات المتخرجين من الهياكل الجامعية غير الحكومية ، بما فيها الهياكل الدولية .

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

[٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة قلق جدا ، منذ زمن بعيد ، لآثار التكيف الهيكلي على الفقر في العالم ، قد عالج هذه المسألة في منشورات وبيانات عديدة منذ بدأت أزمة الدين .

٢ - وفيما يلي مقتطفات من البيان الذي ألقاه ممثل الاتحاد في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في عام ١٩٩٣:

"على الرغم من أن مشكلة العمالة كانت على رأس جدول أعمال قمة مجموعة السبعة (G-7) لهذا العام فإن الاجتماع قد تمخض عن قليل من التدابير الآيلة إلى تعزيز العمالة والنمو الاقتصادي في العالم . ويعني هذا الجمود أن مئات الملايين من الناس محكوم عليهم بالبقاء في حالة فقر بينما الاقتصاد العالمي لا يزال يعاني من نمو بطيء جدا . وتوفر الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي فرصة للوزراء لتدارك الوقت المفقود ووضع استراتيجية منسقة لنمو مستدام أعلى . وينبغي اعتماد خليط من السياسات الضريبية والنقدية التوسعية ، مع التأكيد على إزالة القيود على النمو في البلدان النامية وتمكينها بالتالي من رفع مستوى استيرادها من باقي العالم . وينبغي إعادة جدولة ديون البلدان النامية أو إلغائها كليا مع زيادة التزامات المعونة وتخصيصها بالأولوية للتعليم ، الذي هو الشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية . ويجب إنهاء المفاوضات التجارية في دورة أوروغواي بصورة عاجلة وإدراج بند اجتماعي في الغات . وأخيرا ، فإن الالتزام بالتنمية المستدامة الذي عقد في قمة ريو في عام ١٩٩٢ مهدد بالتقويض من جراء انعدام التعهدات الموضوعية لتمويل حماية البيئة . ويشكل الانفاق المتزايد على البيئة أولوية أخرى" .

٣ - وأرفق الاتحاد المنشورات التالية لاطلاع لجنة حقوق الإنسان عليها ، وهي متاحة للاستشارة في الأمانة:

The Social Dimensions of Adjustment in Zambaia (Lusaka, 1992)
Les dimensions sociales de l'ajustment au Mali (Bamako, 1993)
Free Trade Unions for a Democratic World Order: the Role of the ICFTU (Caracas, 1992)
Building Democracy and Equity into Adjustment and Development (Harare, 1993)

المجلس الدولي لتعليم الكبار

[٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحال المجلس الدولي لتعليم الكبار المعلومات التالية:

٢ - إننا نتأثر دائما ، أثناء عملنا التعليمي في العديد من البلدان ، بالتبعية المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والتعليم من جهة ، وبالأهمية المتزايدة للتنمية الفردية والاجتماعية في الوقت الذي نكرسه للتعليم من جهة أخرى .

٣ - ونشهد أيضا الحياة المرعبة لأعداد كبيرة من الناس في القارات الجنوبية الثلاث على الرغم من عشرات السنين من "التنمية" . وفي الوقت الذي يتجاوز فيه العلم والتكنولوجيا كل يوم تقريبا حدودا جديدة ، يحاول ملايين من الناس البقاء على قيد الحياة دون ماء ، أو نور ، أو مسكن ، أو عناية طبية ، أو عمالة ، أو تعليم .

٤ - وبصفتنا منظمة دولية غير حكومية تضم أكثر من مائة منظمة وطنية وإقليمية وقطاعية لتعليم الكبار ، فإننا ملتزمون بتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالحقوق المدنية والسياسية . كما نؤيد إعلان الحق في التنمية الصادر عام ١٩٨٦ ، وكذلك المبادىء والأهداف المنصوص عليها في القرار ١٢/١٩٩٣ .

٥ - وقد تكون بعض الآثار سلبية ، وربما ناتجة عن توزيع غير عادل لعبء الدين بين الدول الدائنة ، أو إعلام عام غير كاف .

الاتحاد الدولي للجامعيات

[٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحال الاتحاد الدولي للجامعيات المعلومات التالية:

٢ - يهتم الاتحاد الدولي للجامعيات بنوع خاص بحقوق الإنسان للنساء والفتيات . وأثناء السنوات الخمس الماضية ، أدت برامج التكيف الهيكلي الاقتصادي ، لا سيما في أفريقيا ، إلى تخفيض الانفاق على الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات الاجتماعية تخفيضا جذريا ، بلغ في حالات عديدة أكثر من ٥٠ في المائة من المستوى السابق . علما بأن المستوى المذكور كان غير كاف لتأمين التعليم الأساسي لجميع الأطفال ، والخدمات الصحية لرعاية الأم والطفل بنوع خاص .

٣ - وقد عانت عدة جامعات ومؤسسات للتعليم العالي والتدريب المهني من التخفيضات الحادة في ميزانياتها ولم تتمكن من الإبقاء على مستوى الدروس السابق لعام ١٩٨٥ .

٤ - ويعني ذلك أن الحق في التعليم والحق في الصحة قد هددا بشكل خطير ، لا سيما فيما يتعلق بأكثر أعضاء المجتمع تعرضا ، أي النساء والأطفال .

الاتحاد الدولي لأرض الإنسان

[١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالفرنسية]

١ - أحال الاتحاد الدولي لأرض الإنسان المعلومات التالية:

٢ - إن الاتحاد الدولي لأرض الإنسان يؤيد تأييدا تاما الملاحظات التي أبدتها لجنة حقوق الطفل ، والقائلة إن جماعات أطفال ، ولا سيما الأكثر تعرضا ، قد عانت بشكل حاد من بعض تدابير التكيف المتخذة لتشجيع الانتعاش الاقتصادي . وقد خلقت هذه التدابير فقرا جديدا وآلاما مبرحة للأطفال ، لا سيما عندما تم ، دون تمييز ، تخفيض الاعتمادات المخصصة للنفقات الاجتماعية . وفي هذا المجال ، كان الدواء أسوأ من الداء .

٣ - وفيما يتعلق بأفريقيا مثلا ، لاحظت اليونيسيف أن لا السياسات الإنمائية المنفذة في الستينات والسبعينات ، ولا برامج التكيف التقييدي المتبعة أثناء الثمانينات ، تمكنت من إخراج الاقتصاد الأفريقي من أزمات متأصلة ووضعه على طريق التنمية المرغوبة على المدى الطويل . وينبغي بالتالي اعتماد نهج جديد ومستدام للتنمية . ويتوجب على هذا النهج أن يعيد النظر بالآليات التي نظمت حتى الآن العلاقات بين الدول ومع المؤسسات المالية ، واتخاذ تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساسا لهذا النهج . وينبغي بنوع خاص وضع مبدأ صريح يقضي بأن عددا من هذه الحقوق غير قابلة للتصرف ويجب أن تنفذ أيا كان الوضع الاقتصادي للدولة المعنية . وينبغي أن يكون هذا المبدأ ، بعد إثباته بصراحة ، أساسا لكل تفاوض ثنائي أو متعدد الأطراف في المجال الاقتصادي .

٤ - وأثناء القمة العالمية المعنية بالطفل ، أكد العديد من المسؤولين السياسيين أن تدابير التكيف الهيكلي لا يمكن أن تتخذ على حساب رفاه الأطفال . وتنص اتفاقية حقوق الطفل على أنه يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حدود الموارد المتاحة لها . ولاحظت لجنة حقوق الطفل أنه يبدو لها أن ما من دولة قد تقيدت تماما حتى الآن بهذه المادة من الاتفاقية . وبالتالي ، هناك حاجة ملحة إلى فتح الحوار بشأن الوسائل الآيلة إلى حماية حقوق الطفل واعطائها الأولوية لدى وضع برامج الإصلاحات الاقتصادية .

الاتحاد البرلماني الدولي

[١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - لفت الاتحاد البرلماني الدولي انتباه لجنة حقوق الإنسان إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الدولي حول "الحوار بين الشمال والجنوب بشأن الازدهار العالمي" ، الذي عقده الاتحاد في أوتاوا من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ بدعوة من البرلمان الكندي . وفي رأي المنظمة أن الوثيقة الختامية ، ولا سيما الأجزاء التي تعالج المناظير الجديدة للتنمية ، واحترام حقوق الإنسان ، وحل مشكلة دين البلدان النامية ، تشير مباشرة إلى العديد من النقاط التي تناولها قرار لجنة حقوق الإنسان ، ويمكن بالتالي أن تعتبر إجابة برلمانية عليها .

٣ - وترد فيما يلي مقتطفات ذات صلة من الوثيقة الختامية:

"هناك حاجة ملحة لوضع سياسات جديدة تحقيقا للتنمية المستدامة . ويجب أن تعتبر التنمية البشرية عنصرا أساسيا وحاسما في التنمية الاقتصادية . ولا يمكن أن تعزز الفعالية الاقتصادية إلا عن طريق إنشاء هياكل ديمقراطية تحسن العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتضمن احترام حقوق الإنسان . والأهم من ذلك أن المساواة بين الجنسين هي من صلب تأمين الانصاف في توزيع مكاسب النمو . وتستوجب التنمية البشرية إيلاء اهتمام ملح للاستثمارات في مجالي الصحة والتعليم ، وتأمين التعليم الأساسي والعناية الصحية الأولية . وتتطلب التنمية المستدامة أن تتم ملاحقة النمو الاقتصادي دون تعريض البيئة الطبيعية للخطر . ولا يمكن النظر إلى أي عامل بمفرده في عالم يتزايد ترابطه ، وبالتالي هناك حاجة إلى نهج متكاملة لمعالجة المسائل العالمية والوطنية . وكل ذلك يتطلب سياسات داخلية مناسبة تدعمها تدابير فعالة في مجال التعامل الدولي لتسهيل التنمية البشرية .

"ولاحظ المؤتمر بقلق أن السياسات التي فرضتها الوكالات المانحة ، سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف ، على معظم البلدان النامية قد أزمت ، في العديد من الحالات ، ظروفها الاقتصادية والاجتماعية بدلا من أن تؤدي إلى تقدم مستدام . والتكيف الهيكلي المنفذ في هذه البلدان لم يمكنها من سلوك طريق التنمية الاقتصادية المستدامة . وقد عانت سياسات التكيف الهيكلي في هذه البلدان من تشخيص خاطئ ، وإهمال مسائل التنمية المستدامة ، وتمويل غير كاف ، واحتباس الموارد المرتقبة على المدى الطويل ، وعدم الاكتراث بترقبات النمو الاقتصادي على المدى البعيد وتأثيرها على الفقراء . وحث المؤتمر الوكالات المانحة على إعادة النظر بهذه السياسات وإعادة تقييمها ، والاستعاضة عنها بنهج أكثر صلة بالتنمية المستدامة .

..."

"إن إيجاد حلول مناسبة لمشكلة دين جميع البلدان النامية هو احدى المهام الأكثر إلحاحا التي يواجهها المجتمع الدولي . وعلى الرغم من أن أزمة الدين الحالية قد انتهت أساسا بالنسبة للمصارف التجارية في البلدان المتقدمة ، إلا انها أزمة خطيرة تستمر وتتأزم بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة ، لا سيما الافريقية منها ، وتلك المصابة بالجفاف والجوع وغيرهما من الكوارث .

..."

"يجب أن توجه المعونة الإنمائية الرسمية بصورة رئيسية إلى أفقر البلدان النامية ، كما يجب أن تستهدف المشاريع والبرامج الممولة بهذه المعونة الجماعات الأكثر فقرا . وأوصى المؤتمر بأن تخصص موارد المعونة الإنمائية الرسمية بصورة متزايدة للتنمية البشرية ، وتحسين الصحة والتعليم ، والمحافظة على البيئة . ومن الضروري بالنسبة لفاعلية استخدام الموارد أن تنشىء حكومات البلدان المتلقية الإطارات المؤسسية المناسبة بغية توجيه المساعدة نحو الفقراء . ونظرا لدور النساء المركزي في تعزيز التنمية المستدامة في بلدان عديدة ، ينبغي تخصيص حصة رئيسية من المساعدة الإنمائية الرسمية للبرامج والمشاريع التي تفيد النساء بصورة مباشرة .

..."

"ورأى المؤتمر أنه ، لدى إصلاح وتحسين النظم والترتيبات المتعددة الأطراف ، ينبغي أن يكون الهدف الأول هو تأمين العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، والإنصاف والشفافية في الحكم المتعدد الأطراف ، وتطبيق المبادىء الديمقراطية في عمليات اتخاذ القرارات .

"وفي إطار المبادئ المبينة أعلاه ، حث المؤتمر الحكومات الأعضاء على تعزيز المؤسسات الاقتصادية في منظومة الأمم المتحدة ، عن طريق تأمين تنسيق وتكامل أكبر للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها كل من وكالات الأمم المتحدة . وتتطلب المداخلات الإنمائية للأمم المتحدة أن تعمل وكالات الأمم المتحدة في إطار واسع من المبادىء المتفق عليها ، دون أن تتدخل كل بمفردها لمعالجة المسائل الصعبة . وينبغي أن يطبق إصلاح وكالات الأمم المتحدة والتنسيق بينها على جميع وكالات المنظومة ، بما فيها الوكالات المتخصصة التي تبقى خارج عمليات اتخاذ القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

"ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعالج مسألة تخويل الصلاحيات للمكاتب الإقليمية ، كي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الجديدة للإقليمية الاقتصادية والسياسية . إن تخويل الصلاحيات للأقاليم سوف يمكن منظومة الأمم المتحدة من أن تتجاوب بصورة أكثر فعالية مع مشاكل البلدان النامية . وينبغي للمؤسسات المركزية للأمم المتحدة أن تشرك ، بصورة مباشرة وفعالة ، اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في تطوير وتصميم برامجها وتنفيذها . وحث المؤتمر وكالات منظومة الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء على استكشاف جدوى توسيع صلاحيات وولايات اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ، وبالتالي تجنب ازدواج الأنشطة من جانب كل من وكالات في منظومة الأمم المتحدة .

"ولاحظ المؤتمر أن للبرلمانيين مساهمة فريدة يؤدونها في حقل المؤسسات والسياسات في عالم أكثر ترابطا . ويجب أن تنظم وتسير هذه المؤسسات وفقا للمبادىء الديمقراطية . وينبغي للمؤسسات البرلمانية أن تكون أكثر التزاما في تسيير هذه المؤسسات . وينبغي ألا يكون النظام العالمي الناشئ الجديد مجالا محفوظا للتكنوقراطيات العديدة المتكاثرة في عالم معقد تكنولوجيا . وفي هذا السياق ، فإن المؤتمرات العالمية المقبلة - المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (القاهرة ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) ، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية العالمية (كوبنهاغن ، ٦-١١ آذار/مارس ١٩٩٥) ، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجنغ ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) ، سيكون لها مساهمة هامة في وضع الولايات العالمية . وناشد المؤتمر واضعي السياسات الوطنية والدولية أن يكونوا يقظين لاحتياجات ومتطلبات السكان في كل مكان عندما يضعوا الأنظمة الجديدة للحكم العالمي" .

خدمة السلام والعدالة في أمريكا اللاتينية

[٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحالت خدمة السلام والعدالة في أمريكا اللاتينية المعلومات التالية:

٢ - نعرب عن تقديرنا لجهود لجنة حقوق الإنسان للمساهمة في إيجاد حلول بديلة لمشكلة الدين وسياسات التكيف الاقتصادي التي تؤثر على معظم البلدان النامية وعلى مستويات معيشة سكانها .

٣ - لذلك ، نرحب بالقرار وبفقراته التي تشدد على أهمية تخفيف دين البلدان النامية عبر استراتيجيات مختلفة ، بغية تحقيق مستوى من النمو يمكنها من التمتع بحياة كريمة .

الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية

[٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحالت الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية المعلومات التالية:

٢ - أثناء المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا ، عقدت منظمتنا وعدة منظمات أخرى جلسة عامة عن آثار سياسات المؤسسات المالية الدولية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى الحق في التنمية . ووصف المتحدثون ، الواحد تلو الآخر ، العواقب السلبية للدين ، والتكيف الهيكلي والسياسات المتعلقة بهما على أقاليم العالم (افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ، والاتحاد السوفياتي السابق) على مختلف قطاعات السكان (الأطفال ، الشباب والطلاب ، والنساء ، والفلاحون ، والسكان الأصليون) ؛ وعلى تيسر الخدمات البشرية وسهولة الوصول اليها (الصحة ، والاسكان ، والتعليم) .

٣ - وفيما يلي مقاطع عن الفرع المتعلق بالنساء (الذي قدمه ممثلا مجلس المرأة الآسيوية لحقوق الإنسان والاتحاد اللوثري العالمي) الذي يبين كيف أن الدين وسياسات التكيف قد أدت الى آلام وتفككات لا موجب لها ، وإلى انتهاك واسع لجميع حقوق الإنسان ، والى إزالة التنمية لا إلى التنمية:

"إن النموذج الانمائي الذي يطبقه العديد من حكومات العالم الثالث هو نموذج موجه نحو التصدير ، ومعتمد على الاستيراد ومحرّك بالدين . وقد فرضت الوكالات الدائنة ، بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، شروطا تزايدت قيودها بشكل أدى الى الاضرار بحياة النساء والبيئة . وقد جعل التكيف الهيكلي الحياة أكثر صعوبة للنساء في بلدان الجنوب . وأدت التخفيضات في ميزانيات الصحة الى تعاظم سوء التغذية بين الحوامل والمرضعات ، وارتفاع معدلات وفيات الرضع والامهات ، وازدياد نسبة المخاطر أثناء الحمل ، وانخفاض وزن الأطفال عند الولادة واشارات التأخر العقلي ، وانتشار أمراض كالدرن . ومع تقلص الخدمات الصحية أو خصخصتها ، تقضي النساء وقتا أطول في العناية بالأطفال وبأعضاء الاسرة المرضى .

وتؤثر عادة التخفيضات في البرامج التعليمية على معرفة الكبار للقراءة والكتابة وتعليم الفتيات ، مما يؤدي الى زيادة في معدلات الذين يبقون خارج المدرسة وانخفاض في عدد الأطفال في المدارس . كما أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي الى زيادة القلقلة في مركز النساء ويؤثر عكسيا على

حياة الاسرة ، وتعليم الأطفال ، والصحة ، وتنظيم السكان . كما أن النقص في رعاية الأطفال وفي غيرها من الخدمات الاجتماعية ، وازدياد تكاليف النقل ، تشكل عوائق اخرى لوصول النساء الى التعليم ، مما يجعل حياتهن أكثر صعوبة . كما أن التخفيضات في وظائف الخدمة العامة قد تناولت مراكز المستوى الادنى ، مما سبب خسارة لمراكز العمل في صفوف النساء .

وبالنسبة لغالبية النساء الفلاحات والاصليات ، فإن عبء انتاج الاغذية والمحافظة على الموارد البشرية وتجديدها قد ازداد . وخسرت النساء قدرة التحكم بانتاج الاغذية والحق في استخدام الاراضي ، كما أن الضغط على انتاج المحاصيل التجارية قد سبب نزوحهن . ومن جهة أخرى ، فإن ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية الكيميائية بسبب تخفيض اسعار النقد والغاء الاعانات لشراء المخصبات والمبيدات قد خفض انتاجية النساء بقدر كبير . كما ان شركات الانتاج الزراعي الضخمة والصناعات الاستخراجية الكبيرة ، كشركات التعدين واستغلال الغابات ، قد ادت الى نزوح الاسر ، والى القضاء على اقتصادات الكفاف الزراعية الصغيرة التي هي من اختصاص النساء . وبعد أن كانت النساء منتجات ، تحولن إلى مستهلكات ، مما أدى إلى تفقيرهن .

إن الاتجار العالمي بالنساء والأطفال لصناعات الجنس واللهو هو شكل مريع من أشكال الرق . وهو منتشر بنوع خاص في جنوب شرقي آسيا ، حيث الرجال القادمين من اوروبا واليابان واستراليا وغيرها يترددون الى المواخير العامة والمؤسسات العديدة المنشأة للاستجابة لشهوات السياح المعقدة . وقد شهد تنشيط السياحة ارتفاعا في جميع أشكال الاتجار بالجنس ـ الدعارة ، والرحلات الجنسية ، وتجارة الزوجات بواسطة البريد . ويستمر تسويق النساء في الارتفاع نظرا لازدياد الطلب على العروض الجنسية والأفلام والمجلات الاباحية . ويؤدي الاتجار المزدهر بالجنس إلى ازدياد التحقير بالنساء ، وجعلهن سلعة وضحية للعنف الجنسي . كما إن الاتجار بالرقيق الأبيض والتجارة الجنسية يدران المرابح الطائلة لنقابات الإجرام ، وكذلك لوكالات السياحة والامبريزاريوهات والقوادين . وكما كان من المتوقع ، فقد حصلت زيادة مماثلة في عدد الاشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) .

ان آثار هذه السياسات على النساء تتحدى أهداف الاستراتيجيات البعيدة المدى لتقدم النساء المعتمدة في نيروبي ، وتتحدى جميع الصكوك الدولية المتعلقة بتحسين أوضاع النساء . ويولد التكيف الهيكلي والسياسات الاقتصادية المتصلة به نكران حقوق المرأة وانتهاكها واساءة استعمالها . وفي عداد هذه السياسات ، نشير الى تلك المتعلقة بالحوافز الخاصة بالاستثمار الاجنبي التي تضمن عمالة رخيصة الثمن ، وغياب الاضطرابات العمالية ، وانشاء

ممرات صناعية ، واحكام الفات ، وتصدير العمالة ، والسياحة ، ووجود قواعد عسكرية تابعة للولايات المتحدة أو غيرها من القواعد العسكرية الأجنبية .

وبالاضافة الى ازدياد العنف الداخلي الذي ولده تنفيذ التكيف الهيكلي فإن الاضطراب الاقتصادي والسياسي هو نتيجة طبيعية لهذه السياسات . كما أن البطالة ، والدخل غير الكافي ، والنقص في خدمات الاسكان وغيره من الخدمات الاجتماعية ، والتعرض للكوارث الناجمة عن النشاط البشري والكوارث الطبيعية تسهم جميعها في ارتفاع الضغط السياسي . وبغية كبح الأزمة السياسية وحماية مصالحها الاقتصادية ، تعمل النخبة المحلية الحاكمة والمصالح الاجنبية عبر الحكومات والقوات العسكرية على تعطيل واسكات قطاعات السكان المنادية بالتغيير والتنمية الاصيلة . وتجري مواجهة الاضطراب الناتج عن الفقر المتزايد بقوانين الأمن الوطني ، من مثل استراتيجيات "الحرب الكلية" ، والطغيان العسكري ، والعسكرة . والنساء هن من ضمن أهداف التوقيف غير القانوني ، والتعذيب ، والتجاوزات الجنسية من جانب القوات العسكرية ، والاحتجاز التعسفي ، والاعدام دون محاكمة ، والقصف بالقنابل والقذائف ، والاحراق ، والسلب ، والاخلاء القسري .

وهناك حاجة الى تغيير منتظم طويل الأجل والى نهج قصيرة الأجل بغية عكس التدهور المستمر في مستوى المعيشة ونوعية الحياة ، وتأمين تقدم شعوب الجنوب في المستقبل . وتشمل النهج الواجب اعتمادها على المدى القصير: ممارسة الضغط على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لايجاد وسائل أكثر انصافا لتخفيف عبء التكيف . كما أن إنهاء تدابير التقشف التي وضعها صندوق النقد الدولي والتي تدمر النسيج الاجتماعي والاقتصادي لاقتصادات العالم الثالث يشكل حجر الزاوية لأي خطة عمل . ويمكن أن يتم ذلك عبر التخلي الانتقائي أو الكامل عن الدين ، أو عبر إلغاء الدين على أن يكمل هذا التدبير بنهج بديل للاقراض يساعد أفقر الفقراء .

وينبغي ممارسة المزيد من الضغط ضد تخفيضات اخرى في الخدمات الاجتماعية وغيرها من القطاعات الأساسية التي تعتبر حيوية لبقاء الإنسان . إن عبء التكيف ، سواء في البلدان الصناعية أو في العالم الثالث ، يجب أن يحول الى قطاعات الاقتصاد غير المنتجة . وعوضا عن تخفيض الانفاق على الصحة ، والتعليم ، والزراعة ، وغيرها من البنى التحتية الأساسية ، ينبغي توجيه التخفيضات نحو القطاع العسكري وقطاع "الدفاع" المثقلين .

إن البحث عن شروط أفضل لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ، أو "تغطية" معدل الفائدة ، أو ربط خدمة الدين بمكاسب التصدير هي تدابير تضميدية . كما ان المقترحات التي تنادي بالتخلي عن الدين أو "التسامح" أو "التكيف بوجه انساني" ، تدل على اهتمام بالفقراء ، ولكنها لا تأخذ في الاعتبار الخطوة الحاسمة المقبلة: إنها لا تعالج مشكلات اختلال العدالة والتوازن في تنظيم الانتاج والتجارة وتوزيع الثروة في العالم ، كما انها لا تعالج مسألة عدم التساوي العنصري واخضاع جنس للآخر . إن الهدف الكامن وراء التكيف الهيكلي - ألا وهو إعادة هيكلة اقتصادات الجنوب للسماح بدخول مزيد من رؤوس الأموال - يتعارض مع السياسات التي قد تشجع الوفاء بالاحتياجات الاساسية أو النمو بإنصاف . إن تلطيف التكيف الهيكلي هو تكرار عزف أنغام النمو بانصاف ، أو "استراتيجيات الاحتياجات الأساسية" لأواخر الستينات . إن هذه الاستراتيجيات لم تنجح لأنها كانت خاطئة . ولم تعترف بواقع أساسي هو أن تلبية الاحتياجات الاساسية تتطلب إعادة توزيع جوهرية للدخل سواء داخل البلدان أو فيما بينها" .

جمعية الشابات المسيحيات العالمية

[١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أحالت جمعية الشابات المسيحيات العالمية المعلومات التالية:

٢ - قامت مؤسسات جامعية عديدة وغيرها من المنظمات بإجراء تحاليل مطولة ومفصلة لآثار سياسة التكيف الهيكلي وخدمة الدين على اقتصادات العالم الثالث . ونحن ، في هذه المنظمة ، قد قرأنا هذه الأعمال . ولكن الاهم من ذلك أننا تعلمنا من خبرتنا العملية التي اكتسبناها في العمل في صفوف الطبقة العاملة والسكان الريفيين والفقراء في ٥٦ بلدا من بلدان العالم الثالث مدى التوهين الناتج عن آثار هاتين الظاهرتين . انهما تشلان أي خطط انمائية وطنية وتفقران مزيدا من الناس . وفي مثل هذا الوضع ، يصعب للغاية إعمال حقوق الناس الانمائية ، فضلا عن حقهم الاساسي في المسكن ، والتعليم ، والصحة ، الخ .

٣ - إن بيان السياسة العامة عن التنمية الذي أصدرته المنظمة تركّز على الانصاف ، والعدالة ، والمشاركة الشاملة (الديمقراطية) . إن هذه هي المبادئ التي تشكل أساس المعيار الذي ننطلق منه لانتقاد السياسات ، ووفقا لهذا المعيار ، فإن

سياسة التكيف الهيكلي هي حتما نقيض التنمية . إن استراتيجية تشجيع الديون ، مع عدم تحسين نظام التجارة الدولية ، لا تزيد القدرات الانتاجية لاقتصادات العالم الثالث . وبالتالي ، يجب على المجتمع الدولي أن يعيد تحديد سياسته الانمائية الجماعية ، وأن يخطط ، في ذلك الإطار ، مؤسساته المالية ، وممارساته وسياساته الاقتصادية ، وبرامج التدخل الانمائي .

٤ - اننا نناشد المجتمع الدولي بتجديد جهوده في البحث عن نظام اقتصادي دولي جديد . إن مؤسسات بريتون وودز ، التي أنشئت منذ ٥٠ عاما ، ليست مناسبة لمعالجة أوضاع اليوم .

٥ - ويجب اعادة النظر بالاتفاقات والترتيبات التجارية الدولية ، بأشكالها المختلفة ، لضمان استقرار سوق السلع الاساسية والعملات .

٦ - ولا يوجد طريق مختصر لمعالجة أزمة الدين - والموراتوريومات نفسها لا توفر إلا فجوة تنفس في دورة سياسة التكيف الهيكلي للدين ، وخدمة الدين ، وازدياد الفقر ، باستثناء البحث عن طرق جديدة للاتجار .

خامسا - منظمات أخرى

عمل التنمية البيئية في العالم الثالث

[٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الاصل: بالانكليزية]

١ - أحال عمل التنمية البيئية في العالم الثالث المعلومات التالية:

٢ - إن التدهور المتزايد لشروط العيش لأولئك المستثنين من "العصرية" في البلدان النامية يجب أن يلفت انتباه المجتمع الدولي إلى تحسين البيئة الاقتصادية . وتعمل منظمتنا على أساس أن مبدأ الحق في التنمية هو حق عالمي وثابت من حقوق الإنسان . وبالتالي ، فإن التحدي يكمن في تحسين متسق وسريع لحياة الناس اليومية ، لا سيما أفقرهم .

٣ - يجب أن تدرج الاحتياجات البيئية في الفقرة ٣ من القرار ، التي ستقرأ عندئذ كما يلي: "تؤكد أهمية تخفيف أعباء الديون ... ، لتمكينها من تلبية احتياجاتها الاجتماعية ، والاقتصادية ، والبيئية ، والانمائية" .

٤ - واننا نعتقد أيضا أن الدين الخارجي وعواقب معظم برامج التكيف الهيكلي تؤثر تأثيرا عميقا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان النامية . انهما في الواقع آليتين لخلق الفقر ، الذي يؤدي الى تهميش مئات الملايين من سكان الارض وإلى اختلال الامن بشكل مزمن .

٥ - وتؤكد منظمتنا على أن إعمال حقوق الإنسان ، وبيئة مستدامة ، ومكافحة الفقر ، مرتبطة ارتباطا وثيقا ولا يمكن معالجتها بشكل منفصل .

المؤتمر المشترك للكنيسة والتنمية

[١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالانكليزية]

١ - أعلن المؤتمر المشترك للكنيسة والتنمية أن برنامج الحوار العالمي المعنون "التنمية بصفتها مسالة اجتماعية دولية" التابع لمؤتمره المشترك يعمل على المواضيع الهيكلية المتعلقة بالعلاقات بين الشمال والجنوب ، ويعلق أهمية كبرى على أزمة الديون التي لم تجد حلا بعد وعلى سياسات التكيف الاقتصادي . وفي رأي المؤتمر المشترك ، أنه يجب إعادة النظر بسياسة التكيف الهيكلي التي يتبعها البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والعديد من البلدان الصناعية ، وذلك بغية تعزيز جميع أبعاد حقوق الإنسان .

٢ - ولفتت المنظمة انتباه لجنة حقوق الإنسان الى دراستها المعنونة التماس لافريقيا ، والاعلان الذي اعتمدته اللجنة الاستشارية للشؤون الانمائية التابعة للكنيسة الانجيلية في المانيا ، والمعنون حقوق الإنسان والعلاقات بين الشمال والجنوب ، والمتاحة نسخ عنهما للاطلاع لدى الأمانة .

٣ - وترد فيما يلي مقتطفات من الفصل الذي يتضمن الاستنتاجات والترقبات للمستقبل في التماس لافريقيا:

"إن إحدى الطرق التي يمكن بها للبلدان الصناعية أن تلعب دورها تكمن في ازالة التفاوتات الهيكلية في اقتصاداتها (مثلا ، الاعانات) ، معطية بذلك للبلدان الافريقية مدى أوسع للنشاط الاقتصادي . وتبرز هنا السياسة الاوروبية المتعلقة بالزراعة والتجارة . والتكيف الهيكلي هو عملية عالمية تتورط فيها مباشرة البلدان الصناعية . ولا تتوفر للبلدان النامية أي وسيلة للضغط على البلدان الصناعية لتلعب دورها في التكيف الهيكلي العالمي ، بينما تنعكس الحالة فيما يتعلق بأداة المديونية وحالات التبعية الناشئة عنها . إن عدم التماثل هذا في قدرة أحد الطرفين على ممارسة ضغط على الآخر يجب أن يدرج كاحد المواضيع في النقاش الدائر حول التكيف الهيكلي" .

"إن أمام الدول الصناعية الغربية وسائل عديدة يمكن بها أن توفر الدعم عبر التعاون الاقتصادي للجهود الانمائية التي تبذلها البلدان الافريقية ، ومن بينها:

- تحسين نشاطات الدولة عبر مساعدة رأسمالية على أساس هبة . ويجب أن تهدف برامجها للتكيف الهيكلي والرئيسي لا الى تخفيض نشاط الدولة وحسب ، بل أيضا إلى تحسينه وتركيزه على تعزيز قدرة السكان على مساعدة أنفسهم وتنظيم أنفسهم وتعزيز قدرتهم الخلاقة .
- تنشيط الزراعة عبر إنشاء مرافق ائتمانية خاصة ، وتحسين البيئة ، وأنشطة البحوث المحلية الرامية إلى ايجاد طرق لتحسين توريد الاغذية المحلي ، الذي يجب أن تكون له الاولوية على تعزيز الانتاج التصديري .
- تحسين الحماية البيئية لجعلها جزءا لا يتجزأ من أي سياسة اقتصادية أو نشاط انمائي" .

"من الضروري أن تكون المنظمات غير الحكومية ، وحركات المساعدة الذاتية ، والتعاونيات ، ورابطات صغار الملاكين والعمال الزراعيين ، وأفرقة الرفاه التابعة للكنائس ، وغيرها من الجماعات الاجتماعية مشتركة في تخطيط وتنفيذ برامج التكيف وخطط التنمية . وترى هذه الافرقة أن المهمة الاولية والجوهرية للعملية الانمائية هي تعزيز ارادة السكان في مساعدة أنفسهم ، وتعبئة وتدعيم موارد المساعدة الذاتية هذه . وهذا ما لا يمكن أن تقوم به الدولة . وبالتالي ، فإن التعاون التكاملي بين الادارة الحكومية والمنظمات غير الحكومية في المجتمع هو أساسي" .

"غير أن التماسنا لافريقيا هو ، قبل كل شيء ، تعبير للدهشة العميقة إزاء المأزق المتأزم الذي تتخبط فيه الشعوب الافريقية . الفقر ، الجوع ، الحرب ، الاستغلال ، الفرار ، تدمير البيئة الطبيعية ، الكوارث ، هذه هي الكلمات التي نستخدمها لوصف مصيبتهم وللتذكير بالآلام المبرحة التي يعاني منها ملايين الأشخاص الذين يحق لهم ، كما يحق لنا ، التمتع بحياة من الكرامة والأمل في المستقبل" .

مؤسسة آرياس للسلام والترقي البشري

[١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣]
[الأصل: بالاسبانية]

١ - أحالت مؤسسة آرياس للسلام والترقي البشري المعلومات التالية:

٢ - بغية تحقيق نظام عالمي يكون مستقرا في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، يجب ، بصورة مطلقة وأساسية ، أن تقوم البلدان الغنية بمساعدة

البلدان الفقيرة . ولكن التضامن الدولي ، الذي يجب ممارسته بين البلدان ، ليس إلا جزءا مما يجب أن يكون جهدا على جميع مستويات المجتمع البشري . وان الكثير مما يجب عمله بغية خلق عالم يكون أكثر أمنا وصحة وسلاما ، يبدأ في الداخل انطلاقا من القرارات الكبيرة والصغيرة على الصعيد الوطني التي تنطوي على تضامن الذين يملكون الكثير مع الذين يملكون القليل أو لا يملكون شيئا .

٣ - إن الوضع الدولي والاقليمي لامريكا اللاتينية اليوم ليس مصدرا للتفاؤل . وفي الوقت الحاضر ، قد اصبحت البلدان غير المتقدمة مصدرة صافية لرؤوس الاموال . ويعني ذلك أننا نرسل الاموال الى أولئك الذي يفترض فيهم أن يمدوننا بالموارد التي نحتاجها بغية المحافظة على غاباتنا والتخلص من احيائنا القذرة . ويجب الحصول على هذه الاموال ، بكميات كبيرة جدا ، من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتدهور نوعية الحياة لغالبية البشرية التي تعيش فيما يسمى بالعالم الثالث .

٤ - وتتعلق معظم هذه الموارد بخدمة الدين الخارجي . وفي امريكا اللاتينية ، فإن ما اقرضته البلدان الغنية بالامس الى أحد الطغاة ، فإنها تستوفيه اليوم من أحد الديمقراطيين .

٥ - ونظرا للحاجة إلى خدمة الدين ، أخضعت معظم بلدان امريكا اللاتينية نفسها لعمليات تكيف بكلفة اجتماعية باهظة الارتفاع ، واضطرت الى زيادة قدرتها التصديرية بأي كلفة ، بما في ذلك تدمير البيئة .

٦ - ومن الضروري أن تفهم البلدان المتقدمة أنه ، بدون مشاركتنا الثابتة ، لن يكون بالامكان تخليص كوكبنا من الآثار الضارة لتغير المناخ وتدمير طبقة الاوزون . ولا يمكن أن يكون تعاوننا فعالا طالما أن أكثر من ١,٣ مليار شخص في العالم الثالث لا تتوفر لهم مياه الشرب . ويمكن الحصول على العديد من الموارد اللازمة لتخليص الكوكب من الكارثة البيئية والاجتماعية عن طريق قرارات صريحة .

٧ - ونحن ، الامريكيون اللاتينيون ، يجب أن نستمر في العمل لتحسين شروط التعاون الدولي . ولكن علينا أيضا واجب ضمان أن تستفيد شعوبنا من الحالة الراهنة للتوافق الديمقراطي لكي نحدد ، على وجه صحيح ، نمط التنمية الذي يجب أن نسير به . وفي أمريكا اللاتينية ، فإن الفقر ناتج عن اللامساواة على الصعيد الدولي وعن التفاوت والظلم على الصعيد الوطني . إن أوبئة العسكرة ، والفساد ، والديكتاتورية ، وانعدام الفعالية ، وغيرها قد سببت في بلداننا فقرا رهيبا بقدر ما كانت قد تسببه أقسى الظروف الدولية عداوة .

٨ - إن النموذج الانمائي الذي يجب على امريكا اللاتينية أن تختاره هو الذي يتمثل في جعل النمو الاقتصادي أكثر انصافا ، مع مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في انتاج السلع والخدمات وفي توزيع الثروة .

٩ - ويجب على كل شعب في أمريكا اللاتينية أن يبني نظامه المؤسسي الديمقراطي ، باستقلال تام مع مراعاة خبرته التاريخية الخاصة به . ومهما يكن من أمر ، ففي عالم اليوم المترابط ، اكتسبت المشاكل الاكثر أهمية طابعا عالميا عاقبته المنطقية هي تكامل الشعوب وفقا لتماثلها الثقافي ومصالحها المشتركة .

١٠ - إن العيش في ظل الديمقراطية هو أعلى طموح سياسي تصبو اليه شعوب أمريكا اللاتينية . وقد بدأنا تحقيقه ويجب علينا أن نعززه . وحتى في أحلك الأوقات في تاريخها وأكثرها كربا ، سعت شعوبنا بعزم الى اعتماد العمليات السياسية التمثيلية والتعددية ، وتنشيط احترام حقوق الإنسان ، وسيادة الدول وسلامة أراضيها ، وحق جميع الدول في تقرير نظامها السياسي والاجتماعي بحرية .

١١ - إن المساعدة المالية المتبادلة ، ووضع شروط عادلة للتجارة ، والانفتاح على تبادل المعرفة العلمية والتكنولوجية ، والتعاون المتبادل في حماية البيئة والموارد الطبيعية هي الوسائل الاساسية للتنمية الاقليمية في امريكا اللاتينية .

- - - - -